العارض في العربية من حيث الاعتداد به وعدمه

عبد الفتاح أحمد الحموز*

* حصل على الدكتوراه في النحو والصرف من جامعة القاهرة / كلية دار العلوم .
يعمل أستاذاً مساعداً بدائرة العلوم الإنسانية ، بجامعة مؤتة ـ الأردن .

الملخص

العارض والأصل مصطلحان يدوران في مظانِّ النحو واللغة وغيرهما كثيراً، فكثيرٌ من الألفاظ العربيَّة لها أصلٌ وعارضٌ يعرض لها فَيُغَيِّرُها عما هي عليه في الأصل، والحملُ عليهما من وسائلِ التعليل والاحتجاج الهامة في النحو واللغة. ولقد تَناسى الدارسون المحدَثون هذه المسألة، أما القدماء فلا تخلو تآليفُهُمْ منَ الإشارة إليهما في مواضعَ كثيرة، ولعلَّ هذا البحث يزيل ما عَلِق بهذه المسألة من غبار الإهمال والتناسي، وهو يدور في فلك المسائل التالية :

١ ـ حدّ العارض لغةً واصطلاحا .

٢ ـ مواقف النحاة واللغويّين والقرّاء منه من حيثُ الاعتدادُ به وعدمُهُ .

٣ ـ المسائل النحويَّة واللغويَّة التي اعْتُدَّ فيها بالأصلِ أو بالعارض .

ولعلَّ ما في هذا البحث من مسائلَ أَهْمَلَ فيها النحويّون الاعتداد بالعارض تجعلُنا نَسِمهُم بأنَّهم يدورون في فلك الأصل المعياريِّ التاريخيّ المتوهمِّ مُهْمِلين ما آلَت إليه اللفظة اللغوية من حيثُ هي، وما أصابَها من تطوُّرٍ في حركاتها ومقاطعها، إذْ يتناسَوْن أنَّ حملَ النصِّ على الظاهر أولى من حمله على التوهُّم، ولست أُنْكِرُ أنَّ ما ألجأهم إلى ذلك الحفاظُ على أصل صرفيٍّ ونحويٍّ مُطرَّدٍ مقيسٍ تُحْمَل عليه الشواهد العربيَّة الفصيحة .

ولعلَّ ما يشْهَدُ على اعتدادهم بالأصل وإهمالهم الاعتدادَ بالمآل تلك المسائلُ التي تطالعنا مبسوطَةً في هذا البحث، وبخاصةٍ الميزان الصرفي، إذ تُوْزَنُ الألفاظ في الغالب وَفْقَ الأصل المعياريّ المتوهمِّ من غير اعتداد بالمآل، فوزن (قالَ) عندهم (فَعَلَ)، أمّا وزنه المآلي فهو (فالَ)، ومسائل الإعلال والإبدال، والتخفيف، والإمالة، والإدغام، وحركة النقل الصرفية، وغير ذلك من المسائل المختلفة التي تطالعنا في هذا البحث. ولَسْنا ننكِرُ تلك المواضِعَ القليلةَ في هذه المسائل التي اعْتُدَّ فيها بالعارض .

ولعلَّ ما في هذا البحث من مسائلَ نحويَّةٍ أو صرفيَّةٍ اعتُدَّ فيها بالعارض تُعَزِّزُ أن الالتجاء إليه ليس أمرا مُسْتَهْجَناً أو مُسْتَقْبَحاً، أو أنَّه لا يُصار إليه إلاّ عند استعصاء التأويل على النحويّين. وأخيرا فإنَّ العارض والأصلَ من ابتكارات النحويِّين واجتهاداتهم، أمّا العربي فلم يُفَكِّرْ فيهما البَتَّةَ في لَحْظةٍ ما .

تطالِعُنا لفظةُ الأصل كثيراً في مظانِّ النحو واللغة وغيرهما ، ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ذلك أنَّ النحويّينَ واللغويّينَ كثيرا ما يلجأونَ إليه في تعليل مسائل النحو واللغة، وبخاصَّةٍ عند استعصاء العِلَل التي يُقيمونَ عليها كثيرا من أصولهم وآرائهم النحويَّة اللغوية ، ويدُور في فلك هذا الأصل العَرَضُ (العارِضُ) والفرْعُ وغيرُهما مِمَّا يُطالِعُ القارِئَ في مظانّ النحو واللغة . وتشيع لفظة العارض في مظانّ الاحتجاج للقراءات القرآنية ، مُتواتِرِها وشاذِّها ؛ لأن أصحابَها كثيراً ما يلجأونَ إلى الحمل على الأصل الذي يدورُ في فَلَكِهِ العرَضُ (العارِضُ) في احتجاجِهم ، والقولُ نفسُهُ في كُتُبِ التصريف .

ويتراءى لي أنَّ ما يدورُ في فَلَكِهِ هذا البحث غيرُ بَيِّنٍ عند كثيرٍ من دارسي العربيّةِ ، لأنَّه لم يُفْرَدْ بباب وَحْدَهُ ، بل جاء ذِكْرُه والإشارةُ إليه في مسائل النحو واللغة المنثورة هنا وهناك ، فلا بُدَّ مِنْ تَتَبُّعِها باستقصاءٍ في مظانِّها المختلفة إذا أردْنا حدَّه أوْ تدوينَ أهمِّ سماتِهِ ومسائِلِهِ المختلفة . ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ما أذهب إليه أنَّ مظانَّ التصريف لم تُزَوِّدنا بكلِّ ما يُراعى وما لا يُراعى في الميزانِ الصرفيِّ ، على الرغم مِنْ أنَّها بسطت الحديث في مسائِلَ كثيرةٍ لا يقلُّ الميزانُ الصرفيُّ عنها أهمِّيَّةً وشأنا ، على الرغم من أنَّهم كثيرا ما يذكرون أنَّه يدور في فلك الأصل .

وَلعلَّ أهميَة هذا البحث تكمُنُ في إزالة ما عَلِق بهذه المسألة مِنْ غُبار الإهمال والتناسي ، مِنْ حيْثُ حدُّها ومواقِفُ النحويّين من الاعتداد بالعارض أو عَدَمِه ، وإغْناءُ المكتبة العربيَّة النحويَّة الصرفية بما اعْتُدَّ فيه بالعارض بأنواعه المختلفة، وبما لم يُعْتَدَّ به مراعاةً للأصل . وسَأُتْبِعُ كلَّ مسألة من مسائل هذا البحث بما يُعَزِّزُ مذهب النحويّين فيها أو يَرُدُّهُ . . .

ولقد رأيتُ أنْ يكون هذا البحث في المسائل التالية :

(١) حدُّ العارض لغةً واصطلاحاً .
(٢) مواقِفُ النحاةَ والقُراء من العارض من حَيْثُ الاعتدادُ به وَعَدمُهُ .
(٣) المسائِلُ النحويَّة واللغويَّة التي اعتُدَّ فيها بالأصل أو العارض .

ولعل ما في هذا البحث من مسائِلَ لم يَعْتَدَّ فيها النحويّون والتصريفيّون بالعارض تجعلنا نَسِمُهم من غير تردُّدٍ بأنَّهم يدورون في فلك الأصل المعياريّ المتوهّم ، أو الأصل التاريخي المتوهَّم الذي يفرضُ عليهم سلطانَه مهملين ما آلت إليه اللفظة اللغوية من حيث هي ، وما أصابها من تَطَوُّرٍ ، في حركاتِها وَمقاطِعِها طلباً للتجانس الصوتيّ الذي يدور في فلك نظرّية التيسير والسهولة .

ويتراءى لي أنّ ما ألجأهم إلى إهمال المآل والظاهر في كلِّ ما اعتدّوا فيه بالأصل الحفاظُ على الأصل الصرفيّ أو النحوّي مُطَّرداً مقيساً ، إذْ لا بُدَّ لهم مِن أصل يحملون عليه الشواهد الفصيحة ، وَيُخْضِعون لسلطانه ما يمكن أنْ يَشِذ عنه ، أو يَسِمونه بالشذوذ أو الندرة أو القبح أو غير ذلك مما يُطالعنا في تآليفهم في النحو واللغة . ويفرض هذا الأصل المتوهَّمُ عليهم سلطانَهُ زيادَةً على ما مرَّ في الدلالات المعنوية للألفاظ ، إذ يَجْعَلُ كثيرٌ منهم لها معنيين ، حقيقيّاً ـ وهو الأصل ـ ، ومجازيّاً ـ وهو العارض ،

وللحرف معنى أصيل ومعانٍ عارضة تعرض له في التراكيب اللغوية المختلفة، ويبدو ذلك بَيِّنا في الحروف الخافضة وغيرها، فليس بمستغرب أنْ يُفْرِدوا لبعضها مؤلَّفاتٍ تُبَيِّنُ دلالاتها في التراكيب اللغوّية العَرَبية .

ويظهر لي أنَّ كثيرا من المسائل التي لم يَعْتَدُّوا فيها بالعارض مُؤثرين الحمل على الأصل المعياريّ المُتَوَهَّم البعيد عن الواقع اللغوي ، والذي لم يَعِنَّ للمتكلّم العربي البَتَّةَ ـ على خلاف ما عليه الدراسات اللغوية الحديثة التي تقوم على وصف هذا الواقع متناسية ذلك الأصل المعياريَّ المرفوض ؛ ولذلك يُطالِعُنا الدارسون المُحَدَثون بالدعوة إلى إهماله وتناسيه على الرغم من أنَّ بعض الدعوات تحمل عوامل الهدم كدعوة سعيد عقل إلى أنْ يُطابق المنطوقُ المكتوب ، ولذلك يدعو إلى إهمال العربيَّة الفصيحة مؤثرا العاميّات العربيَّة المتعدِّدة .

ولعلَّ هذا الخلاف يبدو بَيِّناً فيما يلي :

(١) الميزان الصرفيّ ، يَزِنُ الصرفيّون والنحاةُ كثيرا من الألفاظ العربيَّة وفق أصولها المعياريَّة المتوَهَّمة مُهْمِلين الوزنَ المآليَّ ـ كما سيأتي فيما بعد ـ ، ولتبدو المسألة بَيِّنَةً إليك طائفةً من الألفاظ موزونةً وزنا صرفيًّا وفق الأصل والمآل :

اللفظة	الوزن الصرفي وفق الأصل	وزن المآل
قال ، باع (قَوَل، بَيَع)	فَعَل	فالَ
يَقُول ، يبيع (يَقْوُل ، يَبْيِع)	يفْعُل ، يفعِل	يَفُول ، يفيل
يمُدُّ، يَشِذُّ، يَمَسُّ (يَمْدُدُ، يَشْذِذُ، يَمْسَسُ)	يَفْعُلُ ، يَفْعِل ، يفْعَلُ	يَفُلُّ أو يَفْعُل، يَفِلُّ أو يَفْعِلُ، يَفَلُّ أو يَفْعَلُ
عصيّ (عُصُوي)	فُعُول	فِعِيّ
آمن (أأْمَنُ)	أفْعَلُ	آعَلُ
أوْمن (أُؤْمن)	أفْعِل	أُوْعِلُ
إيمان (إئْمان)	إفْعال	إيعال
مُتَّصِل (مُوْتَصِل)	مُفْتَعِل	مُتَّعِل

يَتَّضِحُ لنا مِمَّا مرَّ أنَّ الوزن المآلي أَوْلى وأظهر ؛ لأنَّهُ يُطابق الواقعَ اللغويّ ، من حيثُ الحركاتُ والمقاطِعُ ، وهي مسألَة يَفْتَقِر إليها الوزن المعياريُّ المُتَوَهَّم ، فوزن (قالَ وباعَ) المعياريُّ (فَعَل) لا يطابق الوزنَ المآليّ ؛ لأنّه يَتَكَوَّنُ من ستة أصوات أو من ثلاثة مقاطع ، أمّا المآليُّ فمن خمسةِ أصواتٍ أو من مقطعين ، طويل مفتوح وقصير

فَعَلَ : fa'aLa

فال : faaLa

والقولُ نفسه في الأوزان المعياريَّة المتوهَّمة من حيثُ عِدَّةُ الأصواتِ والمقاطع وأنواعها قصيرةً أو طويلةً ، مفتوحةً أو مُقْفَلَةً .

(٢) الحركاتُ والأصوات : لقد عَدَّ النحاةُ الحركاتِ أشياءَ عارِضَةً تابعة للحروف (الأصوات) فهم يعدّونَ الأصواتَ أصولَ الألفاظ ؛ ولذلك يطالعوننا بعدم مراعاة الحركات أحيانا كحركات النقل والإتباع وغيرهما كما سيأتي فيما بعد ، أمَّا الدراساتَ اللغويَّة الحديثَةُ فلا تَعُدُّها تابِعَةً ، فهي لا تَقِلُّ شأناً عن الأصوات .

(٣) الدراسات اللغويَّة الحديثة تَعُدُّ حروف المد الثلاثة (الألف والواو والياء) حركاتٍ طويلة ، فالألف فتحتان ، والياء كسرتان ، والواو ضمَّتان ، وعليه فالحرف الذي قبلهما غيرُ مُتَحَرِّك بحركة قصيرةٍ من جنس حرف المدّ .

ولعلَّ هذه المسألة تبدو بَيِّنَةً في كثير من مسائل الإعلال المختلفة، ومن ذلك قلبُ الواوِ والياءِ ألفا نحـو (شاهين ، ١٩٨٠ : ٨٢) ، (حسَّان ، ١٩٨١ ، ١٢٩ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٥٩) ، (بشر ، ١٩٨٦ : ١٤٧ ، ١٧٤ ، ١٨٦) :

قالَ qa/ua/La = fa .'a/La

باعَ ba/ia/'a = fa/:'a/La

خافَ ha/ui/fa/ = fa/'i/La

الـمَقْطَعُ الأوسط فيما مرَّ مُكَوَّن من حركاتٍ مزدوجة ، وهي مسألة ترفضها العربيَّة ، ولذلك سقط ما يُسبِّبُ الازدواج ، وهو الضمة في (قال) ، والكسرة في (باعَ) ، والضمة والكسرة في (خاف) ، لأنَّ وجود إحداهما يُسبِّبُ ازدِواجا غيرَ مألوف في هذا الفعل ثُمَّ تطولُ الفتحة حملاً على (قال) وأضرابها . والقولُ في (غَزا) و (رمى) كالقول في (قالَ وباعَ) من حيث حَذْفُ ما يُسَبِّبُ الازدواج . أمَّا النحاة العرب فما مرَّ محمول عندهم على تحرُّك الواو أو الياء وانفتاح ما قبلهما، ولذلك كان الوزن معياريًّا .

وننتهي مِمَّا مرَّ إلى أنَّ الأصل والعَرَضَ من ابتكار النحاة والتصريفيين ليحملوا عليهما كلام العرب نظمـه ونثـره ، والقـرآن وقراءاته ، وأنَّ العربيَّ لم يعنَّ له هذا الابتكار والتجريد اللذان قيَّدا النحاة والتصريفيين بقيودهما، فهو لم يُفَكِّر في لحظةٍ ما في أنَّ أصل الاسم الإفراد والتذكير والتنكير ، وأنَّ قال أصلها قَوَلَ ، وبناء أصلها بناي ، وغير ذلك من مسائل الإعلال والإبدال وغيرها من المسائل المختلفة المبسوطة في هذا البحث. ولست أنكِرُ أنَّ لهم عذراً في هذه المسألة من حيثُ إخضاعُ كلامِ العرب والقرآن الكريم وقراءاته لأصولٍ مُطَّردة مقيسةٍ ، وأنَّهم يَنْفِرون من كثرة الأصول وعدم اطِّرادها على الـرغم من أنَّ المنهج الوصفيَّ للواقعِ اللغوي الذي اتخذه النحاةُ الأوائل عُمْدَتَهم في بناء قواعدهم وأصـولهم النحويّة واللغويَّة ـ أولى وأظهر من هذا الأصل المعياري المتوهَّم الذي سيطر عليهم بُعَيْدَ انقضاء زمن الاحتجاج النحويّ اللغويّ .

حدُّ العارض والأصل اصطلاحاً ولغةً

للعـرَض والعـارض في اللغة معانٍ مختلفةٌ ، منها : الأمرُ يعرِضُ للرجل ، والحاجَةُ ، وغيرُ العَمد ، وما نيلَ من الدنيا ، والسحابُ يعترِضُ الأفق ، وعارِضُ الفَم ما يبدو منه عند الضحك ، والعارِضُ اسمٌ (ابن منظور ، ١٩٦٨ : عرض) .

وهو في الاصطلاح : ((المارُّ على طريق النادر)) (الرمَّاني ، ١٩٨٤ : ٧٣) ، أمَّا اللازمُ فالمارُّ على طريق المطَّرد . وعند الجرجاني : ((العارِض للشيء : ما يكون محمولا عليه خارجا عنه ، والعارِضُ أهمُّ من العَرَض العامّ ، إذْ يُقال للجوهر عارِضٌ كالصورة تعرِض على الهيولي ، ولا يُقالُ له عَرَضٌ)) (الجرجاني ، ١٩٨٣ : ١٤٥) .

ويظهرُ لي أنَّ العارِضَ في هذا البحث تغييرٌ آني في لفظةٍ ما ، في بنائِها الصرفيّ ، أو في حركتها الإعرابيَّة ، أو في خروجها عما وُضِعَتْ له من الاسميَّة أو الوصفيَّة ، أو في معناها ، أو في تركيبٍ لغويٍّ من حيثُ التقديمُ والتأخير ، أو في زيادةِ حرفٍ أو اجتماع صوتين ، أو غيرِ ذلك ، لموجبٍ ما يزول بزوالِه ـ كما سيأتي فيما بعدُ ـ .

وتـطالعنا لفظةُ العارِض وما يدورُ في فلكها من الألفاظ الأخرى في مظانّ النحو والتصريف توحي بدلالاتٍ مختلفة ، ومن ذلك العوارِضُ (جمعُ عارِضٍ) مُراداً بها تلك الألفاظُ والمسائلُ التي هي على خلاف ما عليه الأصل والقياسُ ، كالحكاية والتأريخ ، والعدد وغيرها : ((والخامِسُ في التوابع لهذه الأنـواع وعـوارِضِ الـتركيب الإعـرابيّ من تغييرٍ كالأخبـار ، والحكـاية ، والتبعيَّة ، وضرائـر الشعر . . .)) (السيوطي ، ١٣٩٤ هـ : جـ ١ : ٣ ، جـ ٥ : ٢٩٧ ـ ٣٥٩) .

ومن ذلك الأعراضُ مراداً بها الأمارات : ((حرَّك الياء من (ليَ) قبلها ، أمارةً لإدراج الكلام ووصله، وذلك أنَّ الحركة من أعراض الوصل، والسكون من أعراض الوقف. . . .)) (ابن جني ، ١٩٦٩ : جـ ١ : ١٤٦ ـ ١٤٧) .

ومن ذلـك الأعراضُ (جمع عَرَض) أيضا مراداً بها ما يعرض للإنسان من فرحٍ أو حزنٍ أو تعب : ((لكن صفة) فَعِلَ المكسور العين (اللازم في الأعراض فَعِلٌ)، بالكسر، كَفَرِحَ، فهو فَرِحٌ)) (السيوطي، ١٣٩٤ هـ : جـ ٦ : ٥٧)، ((وإنَّما قياسُ الوصف من فَعِلَ المكسورِ العينَ اللازم (فَعِلٌ) بفتح الفاء وكسر العين في (الأعراض)، جمع عَرَضٍ بفتح العين المهملة والراء. . .)) (الأزهري ، جـ ٢ : ٧٨) .

ومن ذلك (تَعْرُضُ) مراداً بها ما يصيبُ الكلمةَ من تغييرٍ عارضٍ ليس أصيلا يكون في أحد تصريفات الكلمة أو جموعها : ((وإنْ جمعتَ قلت : مَطاءٍ ؛ لأنَّها تعرضُ في الجمع . . . . فكلُّ شيءٍ

من باب قلتُ وبعتُ هُمِزَ في الجمع فإنَّ نظيره من حَيِيْتُ وشَوَيْتُ يَجيء على هذا المثال ؛ لأنَّها همزةٌ تعرِض في جمع ، وبعدها ياءٌ، ولا يخافون التباسا)) (سيبويه ، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٥ ، جـ ٤ : ٣٩٢) .

ومن ذلك (تعرضُ) مرادا بها ما يحمله اللفظ من معانٍ زيادةً على معناه الأصيل من خلال التركيبات اللغوّية المختلَفة : ((ثم إنَّ التحقيق أنَّ (إمَّا) لأحد الشيئين أو الأشياء ، وهذه المعاني تعرِضُ في الكلام من جهةٍ أخرى كما في (أو) . . . .)) (السيوطي ، ١٣٩٤ هـ ، جـ ٥ : ٢٥٢) .

ومن ذلك (العَرَضُ) مراداً به ما لاثباتَ له إلاَّ بالجوهر : ((ودليله أنَّ الجوهر في الوجود مُقدَّم على العرض ، ولـمَّا شاهدوا الجواهِرَ وقد صَدَرَتْ منها أعراضٍ اشتقّوا لها أسماءً وأفعالاً من أسمائها . . .))

(أبو حيان ، ١٩٨٦ : ٤١٣ ـ ٤١٤) .

أمَّا الأصل فهو : ((أوَّلٌ يُبْنى عليه ثانٍ))،(الرمَّاني ، ١٩٨٤ : ٧٣) ، وجاء في (كتاب التعريفات) : ((الأصل : هو ما يُبْنى عليه غيرُه . الأصولُ : جمع أصلٍ ، وهو في اللغة عبارةٌ عمَّا يُفْتَقَرُ إليه ، ولا يَفْتَقرُ هو إلى غيره . وفي الشرع : عبارةٌ عمَّا يُبْنى عليه غيرُه ، ولا يُبْنى هو على غيرِه . والأصلُ ما يثبت حكمه بنفسه، ويُبْنى عليه غيرُه . أصول الفقه : هو العلم بالقواعد التي يُتَوَصَّل بها إلى الفقه)) (الجرجاني ، ١٩٨٣ : ٢٨) . ومن معاني الأصل اللغويَّة الحسَبُ ، كما في قولهم : لا أصلٌ لهم ولا فَصْلٌ .

وتشيع لفظة الأصل في مظانّ النحو واللغة شيوعاً كثيرا ، وهي مسألةٌ تدلُّ على احترام النحويّين لما يُعَدُّ أصلا والتقيّدِ بقيوده ، ولعلَّ النظرة الفاحصة في (الأشباه والنظائر في النحو) (السيوطي ، ١٩٧٥) تُعزِّز ما نذهب إليه : ((إجراء الأصلي مجرى الزائد ، وإجراءُ الزائد مجرى الأصليّ)) (السيوطي ، ١٩٧٥ ، جـ ١ : ٢٨) ، ((الأصلُ أنْ يكونَ الأمر كلّه باللام ، والأصلُ في الأفعال التصرُّف)) (السيوطي ، ١٩٧٥ ، جـ ١ : ٦٤) ، ((الاسمُ أصلُ الفعل)) (السيوطي ، ١٩٧٥ ، جـ ١ : ٥٤) ، ((الأصل مطابقة المعنى للفظ)) (السيوطي، ١٩٧٥، جـ ١ : ٦٤)، ((الأصول المرفوضة)) (السيوطي ، ١٩٧٥ ، جـ ١ : ٦٥) ، ((الإضافة تردُّ الأشياءَ إلى أصولها)) (السيوطي ، ١٩٧٥ ، جـ ١ : ٧١) ، ((تعارض الأصل والغالب)) (السيوطي ، ١٩٧٥ ، جـ ١ : ١٠٧)، ((حركات الإعراب والبناء أيّهما أصل)) (السيوطي ، ١٩٧٥ ، جـ ١ : ١٥٩) ، ((الرجوع إلى الأصل أيسرُ من الانتقال منه)) (السيوطي ، ١٩٧٥، جـ ١ : ٢٠١)، ((استعمال الأصل المهجور)) (السيوطي ، ١٩٧٥ ، جـ ١ : ٢١٩) .

ويدورُ في فلك الأصل أيضا الفرع كدوران العارض ـ كما مرَّ ـ، والفرع : ((ثانٍ يُبْنى على أول)) (الرماني ، ١٩٨٤ : ٧٣)، ولقد أفرد السيوطيّ لكل منهما بابا : ((الفرع أحطّ رتبَةً من الأصل[١])) (السيوطي، ١٩٧٥، جـ ١: ٢٥٤) ، ((العارض لا يُعْتَدُّ به)) (السيوطي ، ١٩٧٥ ، جـ ١ : ٢٥٠) . ويظهر لي أنَّ للسيوطي عذراً في مِثل هذا الإفراد ، فالأصل والفرع يدوران في فلك العمل في

المعمولات كما يتراءى مِمّا دُوِّن في هذا الباب ، ومن ذلك إعمال اسم الفاعل عمَل الفعل ؛ ولذلك قُيِّد إعمالُه بقيود ، ونصبُ اسم الفعل لمعمول حملاً على الفعل ، وإعمالُ (ما) الحجازيّة عملَ (ليس) مقيَّدٌ بقيود ؛ لأنها فرعٌ ، وغير ذلك من العوامل المختلفة . أمَّا العارض ـ كما مرَّ ـ فليس كالفرع في هذه المسألة ، لأنَّه يدور في فلك الحركة كالنقل والإتباع ، والحرف ، والتقديم والتأخير، وغير ذلك من المسائل المختلفة التي سنبسط الحديثَ فيها في هذا البحث .

مواقِفُ النحاةِ والقرَّاء من العارض من حيثُ الاعتدادُ به وعدَمُه

كثيرا ما يطالِعنا النحاةُ والتصريفيّون بأنَّ العارض الأولى ألَّا يُعْتَدَّ به ؛ لأنَّه يزول بزوال علَّة عروضه ، ويكادون يهملون إفرادَه في باب وحدَه إلَّا السيوطيّ الذي أفرد لما يُسَمَّى بالعوارض بابا في كتابه (همع الهوامع) ـ كما مرَّ ـ (السيوطي ، ١٣٩٤ هـ ، جـ ٥ : ٢٥٢) ، وآخر في كتابه (الأشباه والنظائر في النحو) : ((العارضُ لا يُعْتَدُّ به)) (السيوطي ، ١٩٧٥ ، جـ ١ : ٢٥٠ ـ) ، وقد دَوَّنَ فيه بعضَ المسائلِ التي لم يُعْتَدَّ فيها بالعارض ، أمَّا غيرُه من النحاة واللغويّين فلم يتحدثوا عنه إلَّا في مواضع قليلةٍ من تآليفهم ، في تعليلاتهم لبعض المسائل ، وبخاصَّةٍ فيما يحتجون به للقراءات القرآنية ، سبعيّها وشاذها ، على الرغم من أنَّ بعض القراء يعتدّون به ـ كما مرَّ .

ولم يَعْتَدَّ بالعارض كغيره مِنْ النحاة أبو علي الفارسي : ((ويدلُّ على أنَّ التحريك للساكنين غيرُ معتدٍّ به أنَّهم قالوا في الجزم . . . .)) (الفارسي ، ١٩٨٤ ، جـ ١ : ١١٩ ـ ١٣٠) ، ويُعَزِّزُ ذلك بما ورد عن العرب في هذه المسألة :

(١) قولهم : رَمتِ المرأةُ ، وبَغَتِ الأمةُ ، حُذِفَت لام الكلمة ؛ لسكونها وسكون تاء التأنيث ، فلم يعتدّوا بحركة تاء التأنيث لالتقاء الساكنين ؛ ولذلك لم يقولوا : رماتِ وبغاتِ ، والقولُ نفسُه في : لم يخَفِ الرجلُ وأضرابه ؛ لعدم اعتدادهم بحركة التقاء الساكنين ، فلم يقولوا : لم يخافِ الرجل .

(٢) قولهم : اضربِ الاثنين ، واكتبِ الاسم ، بتحريك لام المعرفة ، فلم يُسكّنوا اللامَ ؛ لأنَّهم لم يعتدّوا بحركة لام المعرفة العارضةَ .

(٣) قولهم : لم يَضْرِبا ، ولم يضربوا ، بحذف النون علامةً للجزم ، فلم يعتدّوا بحركة النون ؛ ولذلك لم تُحذَف علامةً للجزم وحدَها ، كما في : لم يضربْ ، ولم يكتُبْ .

(٤) قولهم : اضربِ الآجل ، بنقل حركة الهمزة إلى اللام الساكنة قبلها، وحذف الهمزة، فلم يحذفوا كسرة الباء ؛ لأنَّهم لم يعتدّوا بالحركة المنقولة ـ كما سيأتي فيما بعدُ ـ .

(٥) قول أبي الحسن : إنَّ ناسا يقولون : اسَل ؛ لأنَّهم لم يعتدّوا بالحركة المنقولة من الهمزة إلى السين الساكنة ، على الرغم من أنَّ الأكثر الاعتداد بها في قولهم : سل .

(٦) قولهم : ضربتا ، وكتبتا ، وأضرابهما ، فاستجازوا الجمع بين أربعة متحركات ؛ لأنَّهم لم يعتدوا بالألف ، لأنها غير لازمة .

ومنهم مكّي بن أبي طالب القيسي في احتجاجه للقراءات السبع ، إذ كثيرا ما يطالِعنا بأنَّ العارض لا يُعْتَدُّ به على الرغم من أنَّه يطالعنا ببعض المواقف التي يَعْتَدُّ فيها به : ((قال أبو محمد : اعلَمْ أيُّها الناظِرُ في هذا الكتاب أنّي لا أعتمدُ على ترك الاعتداد بالعارض في كثيرٍ ممَّا تقدم وما يأتي، وربَّما اعتددت به قياسا على مذهب العرب في ذلك ، فربَّما اعتدّوا بالعارض في قليلٍ من الكلام ، ولا يعْتدّون به في أكثر الكلام . . .)) (القيسي ، ١٩٧٤ ، جـ ١ : ٨٧) . وممّا أجاز الاعتداد به حملا على ما مرَّ :

(١) قول العرب: سلْ زيداً ، فاعتـدُّوا بالفتحة المنقولة من الهمزة المفتوحة التي حُذِفَتْ بعد نقل حركتها، ولذلك حذفوا ألف الوصل ؛ لأنَّهم لو لم يعتدّوا بحركة النقل لوجب أنْ يقولوا: اسَلْ ، على الـرغم من أنَّ ذلـك مسموعٌ عنهم ، والقولُ نفسُهُ في قولهم : لَحَمْرَ جاءَ ، فحذفوا ألف الوصل معتدّين بحركة النقل العارضة .

(٢) قراءة نافـع وأبي عمرو بن العلاء : ((عاداً الأولى)) (النجم : ٣١) بالإدغام ، على أنَّ ضمَّة الهمزة نُقِلَتْ إلى اللازم الساكنة قبل أنْ تُحْذَف ؛ ولذلك حدث الإدغام ، إذْ لولا الاعتدادُ بحركة النقل هذه لما جاز الإدغام .

ومِمَّا اختار فيه عدَمَ الاعتدادِ بالعارض مراعاةً للأصل ما يلي :

(١) أنَّ إدغامَ الواو بعد قلبها ياءً في الياء في ((رُوْيا)) (يوسف : ٤٣) بعد تخفيف الهمزة ـ لا يصحُّ ؛ لأنَّ الواو عارضةٌ ، لأنها بدلٌ من الهمزة : ((وهذا أكثرُ في الكلام وأقيسُ من الاعتدادِ بها، وعلى هذا عوَّل من أنكر قراءةَ نافعٍ وأبي عمرو . . .)) (القيسي ، ١٩٧٤ ، جـ ١ : ٨٨) .

ويظهر لي أنَّ الأولى الاعتدادُ بهذا العارض حملا على قراءة ابن القعقاع : ((لكلّ بابٍ منهم جزءٌ مقسوم)) (الحجر : ٤٤) بتشديد الزين من غير همز ، على أنَّ الهمزة حُذِفَتْ بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ، ثم أُجْرِيَ الوصلُ مجرى الوقف ، على الرغم من أنَّ الوقف عارضٌ (الحموز ، ١٩٨٥ : ١١٤) ، (أبـو حيان ، البحـر المحيط ، جـ ٥ : ٤٥٥) ، ويعزِّزُ ذلك أيضا قراءةُ الزهري وغيره : ((بين المرِّ وقلبِهِ . .)) (الأنفال : ٢٤ ، ٢٥) ، (النحل : ٥) ، (الحجرات : ٤٤) ، (التوبة : ٣٧) بتشديد الراء : القولُ في هذه القراءة كالقول في سابقتها (ابن جني ، ١٩٦٩ ، جـ ١ : ٢٧٦) .

ويطالِعُنا مثلُ ما في هاتين القراءتين وغيرهما في لغة كثير من العامة : ضَوّ (ضوء) ، ودفّ (دفء)، وسوّ (سَوْء) ، وعِبّ (عبءٌ) ، ورزٌّ (رُزْءٌ) ، وغير ذلك من الألفاظ التي تشيع في لغة العامة[٢] .

(٢) أنَّ إدغام لام (يَفْعَلْ) المجزومة في ذال (ذلك) بعد قلبها ذالا في قوله ـ تعالى ـ : ((ومَنْ يفعلْ ذلك فَقَدْ ظلَمَ نَفْسَهُ)) (البقرة : ٢٣١) ، ((ومَنْ يفعلْ ذلك ابتغاءَ مرضاتِ الله فسوف نُؤتيهِ أجرا عظيما)) (النساء : ١١٤) ، ((ومَنْ يَفْعلْ ذلك يلقَ آثاما) (الفرقان : ٩٨) ـ قبيحٌ عنده ؛ لأنَّ

سكونَ اللام عارضٌ على الرغم من أنَّ أبا الحارث قد قرأ بذلك (الداني ، ١٩٣٠ : ٤٤) ، (ابن الجزري ، جـ ٢ : ١٣) ، (القيسي ، ١٩٧٤ ، جـ ١ : ١٥٣) ، ولسنا معه في ذلك ؛ لأن القراءة سنّةٌ متبَّعة ، فهي مرويَّةٌ عن الكسائي أحد القرّاء السبعة .

(٣) أنَّ مدَّ الياء في ((عليم)) (البقرة : ٢٩) ، و ((خبير)) (البقرة : ٢٤٤) ، والواو في ((يعلمون)) (البقرة : ١٣) ، في الوقف يكون مدًّا غيرَ مُشْبَعٍ ؛ لأنَّ الوقف والسكون عارضانِ ، أمَّا المدُّ في قراءة نافع : ((محياىْ)) (الأنعام : ١٦٢) بالإسكان ، و ((اللائىْ)) (الأحزاب : ٤) ـ فمدٌّ مشبَعٌ ؛ لأنَّ سكون الياء لازمٌ في الوصل والوقف في قراءة الإسكان (القيسي ، ١٩٧٤ ، جـ ١ : ٦٣). وقيل إنَّ فيه القصرَ في الوقف لعروضه (ابن الجزري ، ١٩٨٦ : ١٧٦) .

(٤) أنَّ تركَ المدّ في قوله ـ تعالى ـ : ((ايت بقرءانٍ)) (يونس : ١٥) ، و ((اوتُمِنَ)) (البقرة : ٢٨٣) . أقيسُ عنده (القيسي ١٩٧٤ ، جـ ١ : ٥٣) ؛ لأنَّ ألفَ الوصل عارضةٌ ، والابتداءُ بها عارضٌ ، وإبدال الياء أو الواو بالهمزة عارض أيضا ، على الرغم من أنَّهُ قد رُوِيَ عن ورشٍ المدّ[٣] .

(٥) أنَّ المدَّ في قوله ـ تعالى ـ : ((جاؤوا)) (آل عمران : ١٨٤) ، و ((يشاء)) (البقرة : ٩٠) ، بتسهيل الهمزة المتطرِّفة والمتوسِّطةِ[٤] ـ أقيسُ وأقوى عندَهُ : ((القياس والنظر يوجبان المدَّ مع التسهيل على ما قَدَّمنا ، لكنَّ الذي قرأتُ به في هذا الفصل هو تركُ المدّ ؛ لزوالِ لفظ الهمزة ، وأنا آخِذٌ بالوجهين ، وأختار المدَّ لما قَدَّمنا فيه بالعلل)) (القيسي ، ١٩٧٤ ، جـ ١ : ٦٠) ، ولعلَّ السبب في هذا الاختيار يعود إلى أنَّ المدَّ يكون في حروف اللين والمدّ (الألف والواو والياء) المجاورة لهمزة قبلها أو بعدَها همزة ، أو ساكنٌ مُشَدَّدٌ أو غيرُ ذلك ، وتسهيلُ الهمزة فيما مرَّ عارضٌ ؛ لأنَّ تحقيقها منويّ ، فالمدُّ مع التسهيل كالمدِّ مع التحقيق (القيسي ، ١٩٧٤ ، ، جـ ١ : ٤٧ ـ ٦٥) .

وممّن اختار عدَم الاعتداد بالعارض مراعاةً للأصل ابنُ عصفور : ((ولم يعتدّوا بالسكون لأنَّه عارضٌ بسبب النقل ، والعارضُ الغالبُ فيه ألاَّ يُعْتَدَّ به)) (ابن عصفور ، ١٩٧٠ ، جـ ٢ : ٤٤٩ ـ ٤٥٤) ، ومِمَّا عزَّز به مذهبَهُ أنَّ العرب لم يعتدّوا بإسكان الياء في (يَكَيْدُ)، والواو في (يَخَوْفُ) ، لتحرُّكهما في الأصل قبل نقل فتحتيهما ؛ ولذلك قُلِبتا ألفا ؛ لانفتاح ما قبلهما في اللفظ (ابن عصفور ، ١٩٧٠ ، جـ ١ : ٤٤٩) . ولقد اعتدّوا في هذين المثالين بحركة النقل على الكاف والخاء ؛ لأنّهما في الأصل ساكنتان (يَفْعَل) . ومن ذلك أيضا أنَّهم لم يعتدّوا بحركة التقاء الساكنين في مثل : رَمَتِ المرأةُ ، بحذف اللام ، فلم تَعُدْ لامُ الفعل (رمى) على الرغم من تحرّكِ تاء التأنيث الساكنة للتخلُّص من التقاء الساكنين ، والقولُ نفسُهُ في : رَمَتا ؛ لأنَّ حركةَ التاء عارضةٌ ، جيءَ بها لمناسبة الألف ، على الرغم من أنَّ بعض العرب يعتدّون بها ، فيقولون : رَماتا ، وهي مسألةٌ لا تصحُّ عنده إلاّ في الضرورة (ابن عصفور ، ١٩٧٠ ، جـ ١ : ٢٢٥) .

ومنهم أبو حيّان النحوي : ((وأمَّا ما ذُكِرَ من الإعراب لا يكونُ قبل الظرف فهذه حالةٌ لأجل

الوقف ، لا حالةُ تاصّلٍ ، فلم يُعْتَدَّ بذلك ، لأنه عارضٌ ، ولا يُعْتَدُّ بالعارض في أكثر المواضع . . .)) (أبو حيان ، ١٩٨٦ : ٦٦٧) .

وممَّن لم يَعْتدَّ بالعارض مراعاةً للأصل من النحويين زيادةً على ما مرَّ السيوطيُّ (السيوطي ، ١٩٧٥ ، جـ ١ : ٢٥٠) ، والرضي (السيوطي ، ١٩٧٥ ، جـ ١ : ٢٥٠) ، والشلوبين (السيوطي ، ١٩٧٥ ، جـ ١ : ٢٥٠) ، وابن يعيش (السيوطي ، ١٩٧٥ ، جـ ١ : ٢٥٠) ، وعبد القاهر الجرجاني (السيوطي ، ١٩٧٥ ، جـ ١ : ٢٥٠) ، وغيرهم .

ويظهر لي أنَّ بعض القرّاء أكثر اعتدادا بالعارض من النحويِّين ، وهي مسألةٌ تُعزّزُ تلك المواضِعَ التي اعتَدَّ العربُ فيها به ـ كما سيتَّضح فيما بعدُ ـ . ولعلَّ اعتدادهم به يبدو بيِّناً فيما رُويَ عن بعضهم من مدٍّ أو وقفٍ أو غيرِهما في بعض القراءات القرآنية .

والمدُّ عند ابن الجزري نوعان : طبيعي ، وهو : ((الذي لا تقومُ ذاتُ حرف المدِ دونَهُ)) (ابن الجزري ، ١٩٨٦ : ٦٨ ، ١٧٣) ، وعَرَضيّ ، وهو الذي يعرِضُ زيادةً على الطبيعي لموجبٍ ما (ابن الجزري ، ١٩٨٦ : ٦٨ ، ١٧٣) ، وهذا الموجِبُ إمَّا أنْ يكون همزاً ، وإمَّا أنْ يكونَ ساكناً مشدّداً أو غيرَ مُشدّد (ابن الجزري ، ١٩٨٦ : ١٧٣) ، (القيسي ، ١٩٧٤ ، جـ ١ : ٤٥) ، (البناء : ٣٧) . وحروف المدِّ واللين هي : الواوُ المضموم ما قبلَها ، والياءُ المكسورُ ما قبلها ، والألف ، ويجوزُ أنْ يكون المدّ في حرفي اللين ، الواوِ والياءِ الساكنين إذا جاورا الهمزة أو جاء بعدهما حرفٌ مشدَّد .

وممَّا اعتدَّ فيه القراء في هذه المسألة بالعارض قراءة ورش : ((إنَّه لا ييْئَسُ من روحِ اللهِ . . .)) (يوسف : ٨٧) بالمدّ : قَيَّدَ القرَّاءُ المدَّ في حرفي اللين (الواو والياء) بأنْ يكونَ سكونُ كلٍّ منهما أصيلا لا عارضاً ، فإنْ كان عارضاً فلا مَدَّ فيهما ، وقراءة ورش هذه تدلُّ على أنَّه اعتدَّ بهذا السكون العارض ؛ لأنّ إسكان الياء الثانية عارضٍ لياءِ المضارعة ، لأنَّها مفتوحة في الأصل ؛ لأنَّه يُصاغُ بزيادة الياء على الماضي مفتوح الفاء ، والذي يُعَدُّ أصلا عند النحويّين (القيسي ، ١٩٧٤ ، جـ ١ : ٥٠) ، والقولُ نفسه في قراءته : ((حتى إذا استيْأَسَ الرسلُ . . .)) (يوسف : ١١٠) بالمدّ لأنَّ حروف الزيادة عارضة بالإضافة إلى الأصل .

ويطالعنا ورشٌ في الوقت نفسه بعدم الاعتداد بالسكون العارض في هذه المسألة في عدم مدِّ الواو الساكنة عرضا في قوله ـ تعالى ـ : ((لن يجدوا من دونه مَوْئلا . . . . .)) (الكهف : ٥٨) ؛ لأنَّ فاء الفعل أصلُها الحركة ؛ لأنَّها أوّل ؛ ولذلك عُدَّ سكونُ الواو عارضا لأجل الميم (القيسي ، ١٩٧٤ ، جـ ١ : ٥٠) ، (البناء ، ٤٢) ، والقولُ نفسه في ((الموءودة)) (التكوير : ٨) ، وهو مذهب القرَّاء جميعا في هاتين اللفظتين (البناء : ٤٢) . ويظهر لي أنَّ الفعل الماضيَ المجرَّد يُعَدُّ أصلا لما مَرَّ في هذه المسألة عند النحويّين .

وممّا اعتدَّ فيه ورشٌ بالعارض قراءةُ قوله ـ تعالى ـ : ((ائت بقرءانٍ)) (يونس : ١٥) ، و

((اؤتمن)) (البقرة : ٢٨٣) بالمدِّ وإبدال الياء بالهمزة والواو بها أيضا في الآية الثانية، على الرغم من أنَّ ألف الوصل عارضة ، وإبدال الياء أو الواو بالهمزة عارض أيضا .

والمدُّ للساكن اللازم (الأصلي) أجمع القرَّاء على مدِّه قَدْراً واحدا مشبعا من غير إفراط (البناء : ٤٠) ، (ابن الجزري ، جـ ١ : ٣١٣ ، ٣٣٥) ، أمَّا المدُّ للساكن العارض فمن القرَّاء من أشبعه كاللازم ، ومنهم من جعله وسطا ، ومنهم من قصره لعدم الاعتداد بالسكون العارض في الوقف وغيره كما مرَّ . وقيل إنَّ الصحيح جوازُ هذه المذاهب الثلاثة لعموم قاعدة الاعتداد بالعارض وعدمه ، وتبدو المذاهب الثلاثة بَيِّنةً في الوقف على : عليم ، وخبير ، ويعلمون (القيسي ، ١٩٧٤ ، جـ ١ : ٦٢) ، (ابن الجزري ، جـ ١ : ٣٣٦) .

ومما اعتُدَّ فيه بالعارض قوله ـ تعالى ـ : ((بأسماء هؤلاء . .)) (البقرة : ٣١) بإسقاط الهمزة الأولى وقصر (هـا) و (أولاء) اعتـداداً بالعـارض، وهـو حذف الهمزة ، وَمَنْ لم يَعْتَدَّ به مدَّ مراعاةً للأصـل ؛ لأنَّ الحـذف عارض (البنـاء : ٤٤) ، (ابن الجـزري ، جـ ١ : ٣٥٥) ، (القيسي ، ١٩٧٤ ، جـ ١ : ٦٩) .

ومِنَ الاعتداد بالعارض في هذه المسألة أيضا عدمُ المدِّ مع تسهيل الهمزة المتوسطة أو المتطرفة في قراءة قولـه ـ تعـالى ـ : ((جـاؤوا)) (آل عمـران : ١٨٤) ، و ((يشاء)) (البقرة : ٩٠) ـ اعتداداً بالعارض، أمَّا المدُّ فلمراعاة الأصل ، لأنَّ الأصل في الهمزة التحقيق، أمَّا التسهيل فعارض .

ومِمَّا لم يَعتَدَّ فيه القراء بالعارض في هذه المسألة حركةُ النقل، ومن ذلك مَدُّ ورشٍ ((من آمن)) (البقرة : ٦٣) بتخفيف الهمزة بعد نقل حركتها إلى النون الساكنة ؛ لأنَّ حركة النقل عارضة، والهمزة منويَّة (القيسي ، ١٩٧٤ ، جـ ١ : ٥٢) .

ومن ذلك وجوبُ المدّ في قراءة ورشٍ : ((فلما تراءا الجمعان)) (الشعراء : ٦١) بالوقف على (تـراءا) ؛ لأنَّ حذف الألف في الـوصـل عارض، وعـدم الحذف هو الأصل، فلم يُعْتَدَّ بالعارض (القيسي ، ١٩٧٤ ، جـ ١ : ٥٤) .

ومِمَّـا لم يعتدّوا فيه بالعارض في هذه المسألة عدمُ إدغام الواو بعد تخفيف الهمزة وقلبها ياءً في ((للرؤيا)) (يوسف : ٤٢) ؛ لأنَّ الواو عارضة، وإبدالها بالهمزة عارض أيضا ، فلم يعتدّوا بهذين العارضين (القيسي ، ١٩٧٤ ، جـ ١ : ٨٨) .

ومِمَّا لم يَعْتَدَّ فيه القراء بالعارض أيضا قراءةُ قالون : ((ومَنْ يطع اللهَ ورسولَه ويخشَ اللهَ وَيتَّقْهْ)) (النور : ٥٢) بكسر الهاء من غير ياء ، لأنه لم يَعْتَدَّ بحذف الياء علامةً للجزم ؛ لأنَّ حذفها عارضٌ (القيسي ، ١٩٧٤ ، جـ ٢ : ١٤٠ ـ ١٤١) .

ومِمَّا اعتدَّ فيه بعضُ القراء بالعارض الإدغام ، ومن ذلك إدغام لام (يَفْعَلْ) المجزومة في ذال (ذلك) في قوله ـ تعالى ـ : ((ومَنْ يفعلْ ذلك فقد ظَلَمَ نفسه)) (البقرة : ٢٣١) ، ((ومَنْ يَفْعَلْ ذلك يلقَ آثاما)) (النساء: ١١٤) ، كما مرَّ[٥] .

ومن ذلك قراءةُ نافعٍ وأبي عمرو بن العلاء: ((عاداً الأولى)) (النجم : ٥٠) بالإدغام بعد نقلِ حركتها إلى اللام الساكنة وحذف الهمزة ، إذْ لولا الاعتدادُ بحركة النقل العارضة لما أُدْغِمَ التنوينُ في لام ساكنة ، لأنَّ المدغم فيه يجب أنْ يكون متحرِّكا (القيسي ، ١٩٧٤ ، جـ ١ : ٨٧) .

وبَعد فيتَّضِحُ لنا مِمَّا مَّر أنَّ جمهور العرب والنحاة لا يعتدونَ بالمآل الذي آلت إليه اللفظة لعارضٍ ما إلَّا في مواضع قليلة ، على الرغم من أنَّ النظر في ظاهر اللفظة أو التركيب اللغوي أولى وأظهر من التأويل والتوهُّم ؛ لأنَّ حمل النص على الظاهر أولى من حمله على الباطن . ويظهرُ لي أنَّ القراء أكثرُ اعتدادا بهذا المآل وبخاصة في باب المدِّ والقمر وغيره ـ كما مرَّ ـ .

المسائل النحويَّة واللغويَّة التي اعتُدَّ فيها بالأصل أو بالعارض

كثيراً ما يلوذُ النحويّون واللغويّون بالعارض والأصل في بناء أصولهم وتعزيزها ، لأنَّ اطِّرادَها ومتانَتَها غايَتُهُمُ القصوى، فلا بأسَ أنْ يسلُكوا في ذلك ما يرونه صالحا للحفاظ عليها من عوادي الهدم وعدم الاطِّراد كالشواهد الفصيحة في القرآن الكريم وكلام العرب نظمه ونثره ، فلا ضير عندهم في أن يُوْسَمَ الشاهِدُ الذي لا يخضع لسلطان هذه الأصول والمقاييس بالشذوذ أو الندرة أو القلة ، أو بأنَّه مجهولُ القائل ، أو بأنَّهُ لِمَنْ لا يُحْتَجُّ بكلامِهِمْ ، أو بأنَّهُ ممنوعٌ ، وغير ذلك مما يُطالِعُنا في مظانِّ النحو واللغة المختلفة، ولا ضيرَ أيضا في أنْ يَصْنَعَ أحدُهُمْ بيتاً من الشعر لتعزيز أصله والحفاظ عليه. ويتناسى هؤلاء أنَّ حمل النص أو اللفظ على ظاهره أولى من التقدير والتأويل، ويُعَدُّ الأصلُ والعارِضُ ملاذاً منيعا للحفاظ على بعض هذه الأصول ، فإنْ رأوا أنَّ الأصل المعياريَّ تستقيم به الأصول النحويَّة واللغويَّة ، وتستوي عَلى سوقِها ـ اعتدّوا به ، وهو الأكثر شيوعاً ، على الرغم من أنَّه يدورُ في فلك الباطن الذي يقوم على التوهُّم ، وإنْ رأوا ذلك يتحقَّقُ بالعارض ـ وهو الأقلُّ شيوعاً ـ اعتدّوا به .

ولقد رأيتُ أنْ أعزّزَ ما مرّ بمسائل نحويَّةٍ ولغويَّةٍ تزيل ما عَلِق بالأصل والعارض من غبار التناسي والإهمال على الرغم من دورهما البيِّن في مسائل النحو واللغة المختلفة من حيثُ التجاءُ النحويّين إليهما في عللهم المختلفة واحتجاجاتهم للقراءات القرآنية، وبخاصَّةٍ تلك التي لا يستقيم معها الأصلُ ، ورأيتُ أنْ أُفْرِدَ لكلٍّ منهما مكاناً رغبةً في تزويد القارىء بصورةٍ بيِّنةٍ لكليهما .

المسائل اللغوية التي اعتدَّ فيها النحاة واللغويّون بالأصل أو بالعارض

يكثر التجاءُ النحويّين واللغويِّين إلى الأصل اعتدادا به في المسائل اللغويَّة المختلفة متناسين المآل

الـذي آلت إليه اللفـظة لعارضٍ ما ، ولعلَّ ما سنبسُطُهُ من مسائِلَ في هذا المكان يُعَزِّزُ خُضوعَهُم لسلطانِ هذا الأصل .

ولعلَّ أهمَّ هذه المسائل ما يلي :

(١) الميزانُ الصرفيّ

لعلَّ الميزانَ الصرفيَّ يُبَيِّنُ بجلاءٍ احترامَ النحويّينْ للأصل، وأنَّهم مُقَيَّدونَ بقيودِه ؛ لأنَّه يُتَوَصَّل به إلى معرفة الزائد من الأصلي وغير ذلك من الفوائد الأخرى التي تتحقَّقُ به، ولعلَّهُ يعكس بوضوح إهمال النحويّينْ واللغويّينْ للمآل الذي تؤول إليه الألفاظ العربيَّة لعارضٍ ما مؤثرينَ الأصل في كثير من الأبنية، ولعلَّ ما لا يراعى فيه ـ كما يُفْهَمُ مما يُطالِعُنا في مظانِّ التصريف واللغة المختلفة خيرُ شاهِدٍ على ما نذهب إليه ، ولعل ما لا يُراعى فيه ما يلي :

(١) الإعلال بالقلب، كما في: سارَ (سَيَر) ، أو قالَ (قَوَلَ) ، ونام (نَوم) ، فالأول والثاني من باب (فَعَل) ، والثالث من باب (فَعِل) ، فأُهْمِلَ المآلُ في هاتين اللفظتينِ ـ كما مرَّ ـ ، لأنَّهم لا يعتدّون بالعارض على الرغم من أنَّ الميزان الصرفيَّ فيهما وفي أضرابهما مبنيٌّ على التوهّم ، ويظهرُ لي أنَّ الميزان الصرفيَّ للمآل أولى وأقلُّ تكلُّفاً وأقرَبُ إلى الطلاب والمريدين ، ويمكنُ أنْ يكون ذلك من وسائل تيسير العربيَّة وتقريبها إلى الطلاب، ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ما أذهب إليه أنَّ عبد القاهر الجرجاني قد أجاز أنْ يكون ما مرَّ من هذه المسألة من باب (فالَ) ، ولكنَّهُ لم يُجْرِ الألفاظَ الأخرى التي وقع فيها إبدالُ هذا المَجْرى ، إمَّا للاستثقال أو للتنبيه على الأصل (الرَضي ، ١٩٧٥ ، جـ ١ : ١٨) ، وكنّا نودُّ منه أنْ يُشيعَ ذلك في مسائلِ الإبدالِ المختلفة ، نحو : اضْطَرَبَ ، اضْطَجعَ (افْطَعلَ لا افتعل على الأصل) ، وازَّيَّن (افَّعَل لا تَفَعَّل على الأصل) ، واثَّاقل (افَّاعَل لا تَفَاعَل على الأصل) ، وادَّكر واطَّلَب (افَّعَل لا افْتَعل على الأصل) وغير ذلك من مسائل الإبدال المختلفة .

(٢) الإعلال بالنقل والإسكان كما في : يَعُود (يَعْوُدُ) ويقول (يَقْوُلُ) من باب (يَفْعُلَ) ، وَيبِيْع (يَبْيِعُ) من باب (يَفْعِل) ، على أنَّ حركة العين فيما مرَّ نُقِلَتْ إلى الفاء الساكنة ، وَوَزْن ظاهر الفعلين الأولين هو (يَفُوْل) ، ووزن الثالث (يَفِيْل) ويظهر لي أنَّه الأولى لما مرَّ .

ولستُ في ذلك أدعو إلى إهمال الأصل وتناسيه ؛ لأنَّ كثيرا من مسائل النحو واللغة تدورُ في فلكه، ولكنَّني أدعو إلى أنْ تُوْزَنَ اللفظة وَفْقَ المآل ؛ لأنَّ في ذلك تيسيرا على الطلبة الذين كثيرا ما ينفرون من وزن الألفاظ وَفْقَ الأصل المعياريّ ، ولست أُنْكِرُ دورَهُ في معرفة أصل اللفظة، وهي مسألَةٌ لا تَتَحَقَّقَ إلاَّ بمعرفة هذا الأصل المعياريّ ، ولستُ أُنْكِرُ أيضا أنَّ في الوزن المآلي تكثيراً للأوزان الصرفيَّة ، ولكنَّ ما يدفعني إلى ذلك موافَقَةُ المنطوق للمكتوب (الوزن المآلي) ، الذي يبدو لي أنَّه أكثرُ قرباً إلى الطلاب والمريدين من الوزن المعياريّ .

ويظهر لي أنَّ النحويّيْن اعتدّوا بالعارض فيما كان من باب: مَدْيْن ومصوْن وأضرابهما فوزن مَدين عند سيبويهِ هو (مَفِعْل) ومصون (مَفُعْل) على الرغم من أنَّ الفاء فيها ساكِنَةٌ على الأصل ، أمَّا وزنُهما عند الأخفش فهو : مَفِيل وَمَفُوْل على أنَّ المحذوف العين ، والمحذوف عند سيبويهِ واو مفعول (الحموز ، ١٩٨٥ : ٧٤)، (صلاح ، ١٩٨٣ : ٥٥) .

(٣) الإعـلال بالنقل والقلب كما في : يخاف (يَخْوَف) وينام (يَنْوَم) ، فهما من باب (يَفْعَل) مراعاةً للأصل لا المآل ، على أنَّ فيهما نَقْلَ فتحةِ العين إلى الفاء الساكنة، وقلبَ الواو ألفا بعد النقل. والقولُ نَفْسُهُ فيما كان من باب : مَقام ، ومُراد ومُهان ، ومُسْتَقيم ومُستقام ومُسْتَعين وَمُسْتعان ، وغير ذلك مما فيه إعلال بالنقل والقلب.

(٤) حذف الحـركة فيما كان من باب : شدَّ ومدَّ (شَدَدَ ، مَدَدَ) وأضرابهما، على أنَّ الحركة حُذِفَتْ للإدغام ، ولكنَّ هذه الحركة تبقى في الميزان الصرفي مراعاةً للأصل ، والقولُ نَفْسُهُ فيما كان من باب : مادّ ، دابَّة ، شابَّة ، شوابّ، ودوابّ (فاعِل ، فاعلة ، فاعِلة ، فواعِل ، وفواعِل) . ولو اعتُدَّ بالعارض فيما كان من هذا الباب لكانت العينُ ساكِنَةً في الميزان الصرفيّ ، على الرغم من التقاء الساكنين الذي يُباح للمدِّ الذي في الألف . والقولُ نَفْسُهُ فيما كان من باب مقضِيٍّ ومرميٍّ وأضرابهما ، من حَيْث حذف ضمَّة (مَفْعُول) وإبدال الكسرة بها لمناسبة الياء، وفيما كان من باب : تفانٍ وتعازٍ وأضرابهما (تَفاعُل بإثبات ياء المنقوص) على أنَّ الكسرة جيء بها بدلاً من الضمَّة لمناسبة الياء. وكذلك ما كان من باب : أدلٍ وأظبٍ وأجر (أَفْعُل بإثبات اللام) ، وعِصِيّ وَقِفِيّ (فُعُول) وأضرابهما . ويظهرُ لي أنَّ وزْنَ ما مرَّ على المآل أظهر وأَوْلى وأيْسَرُ مِنْ تَوَهُّمِ الأصل الذي لم يُطالِعْنا في العربيَّة .

(٥) نقلُ الحركة إلى الساكن قبلها ، كما في : يَمُدُّ ويَشِذُّ وأضرابهما، فالأوَّل على وزن (يَفْعُل) والثاني على وزن (يَفْعِل) مراعاةً للأصل لا المآل، على أنَّ حركة العين نُقِلَتْ إلى الساكن قبلها للإدغام ، والقولُ نَفْسُهُ فيما كان من باب: مَرَدَ (مَفْعل) وَمفِرَ (مَفْعِل) وأضرابهما .

(٦) حذفُ الحركة الإعرابيّة فيما كان من باب : يَدْعو ويرمي والقاضي والفتى .

ويظهر لي أنَّ وزْنَ ما مرَّ على الأصل على خلاف المآل في اللفظ ، ولعلَّ الوزن العروضيَّ الذي يدور في فلك المآل كفيلٌ بالقضاء على هذه المغايرة التي ينفرُ منها المتعلِّمون ، لأنَّ توهُّمَ الأصل يكدّ الذهنَ .

ولعلَّ ما يُعَزِّزُ الدعوةَ إلى أنْ يكونَ الوزن الصرفيُّ للمآلِ الذي آلت إليه اللفظة لعارض ما يزولُ بزواله أنَّ هؤلاء النحويّين واللغويِّيْن آثروا ألاَّ يَخْضَعوا لسلطان هذا الأصل الذي يُكَبِّلُهم بأغلاله ، وَكُنَّا نودُّ منهم أنْ يسلُكوا المسلَكَ نَفْسَهُ في مسائل الميزان الصرفيّ كلّها ، ولعلَّ ما اعتَدّوا فيه بالعارض من مسائِل ما يلي (المكاوي ، ١٩٧٠ : ٧) :

(١) القلبُ المكانيُّ الذي يطالِعُنا في فيضٍ غزير من ألفاظ العربيَّة (الحموز ، ١٩٨٦)، ومن ذلك : آبار وآثار وآراء ، وآرام وأضرابُها ، فهي من باب (أعْفال) على المآل، و (أفْعال) على الأصل : أبْآر ، وأثآر ، وأرْآء ، وأرْآم ، وَقِسيّ ، فهي من باب (فُلوع) على المآل ، ومن باب (فُعول) على الأصل (قُسُوْوٌ) ، وأشياء ، فهي من باب (لَفْعاء) على المآل على مذهب سيبويه ، ومن باب (فَعْلاء) على الأصل ، وداءَ وأيِسَ ، فالأول من باب (فَلَع) ، والثاني من باب (عَفِل) على المآل ، ومن باب (فَعَل) ، و (فَعِل) على الأصل .

(٢) القلب الإعلاليُّ في الحرف الزائد كما في كبائر (فعائل على المآل) ، و (فعايل على الأصل) ، وصحراء (فَعْلاء على المآل) و (فَعْلى على الأصل) ؛ لأنَّ أصلها صحرى، زيدت ألفٌ على الحرف الأخير للمدّ ، فَأُبْدِلَت ألفُ التأنيث همزةً (ابن عصفور ، ١٩٧٠ ، جـ ١ : ٣٢٩) .

(٣) حذف الحرفِ الزائد أو الأصيل ، ومن ذلك : صُمْ (فُلْ) ، ورَهْ (فَهْ) ، وفِ (ع)، وإقامة (إفالة أو إفْعَلة) ، وقاضٍ (فاعٍ) ، وغير ذلك من الألفاظ التي حُذِف منها حَرفٌ زائدٌ أو أصيل، والتي اعتُدَّ في وزنها الصرفي بالعارض (الحموز ، ١٩٨٥ : ٦٤) .

(٤) إدْغام حرفٍ أصيلٍ في زائد للتضعيف كما في : قَطَّع (فعَّل) ، وابيَضَّ (افْعَلَّ) ، وابياضَّ (افعالَّ) ، وغير ذلك من المضعّفات التي يُعْتَدُّ في وزنها الصرفي بالعارض .

(٥) إبدالُ حركةٍ بحركة ، أو سكونٍ بحركةٍ في بعض اللغات كما في شَهِدَ (فَعِلَ) ، إذْ يُقال شَهْدَ (فَعْلَ) ، وهُصِرَ (فُعِلَ)، إذْ يُقال هُصْرَ (فُعْلَ) ، وشِعير (فِعيل) في شَعير (فَعيل) (المكاوي ، ١٩٧٠ : ٩ ـ ١٠) .

وبعدُ فيتَّضحُ لنا مما مرَّ أنَّ التصريفيّين والنحويّين أكثرُ احتراما في هذه المسألة لظاهر اللفظة أو المآل الذي آلت إليه لعارضٍ ما ، ولعلَّنا نستطيع أنْ نقول إنَّ العربية لا تُهْمِلُ الظاهرَ أو المآلَ في بعض مسائلها ، كتلك التي تطالِعُنا في الميزان الصرفي على الرغم من أنَّ السيوطي قد أجاز فيما حُذِفَ فيه حرفٌ أنْ يوزَنَ على الأصل أو المآل (السيوطي ، ١٣٩٤ هـ : جـ ٢ : ٢٣٣) .

(٢) الإدغام

ومِمَّا لم يعتَدَّ فيه في الإدغام بالعارض الحرفُ المقلوبُ من آخر ؛ لأنَّ القلب عارضٌ، ومن ذلك : ديوان ، واجليواذ ، فلا يصحُّ قلبُ الياء فيهما واوا ؛ لإدغامها في الواو ؛ لأنَّ القلبَ عارض يزول بزوال ما عَرَضٍ له ، إذْ يُقالُ في جمع ديوان وتصغيره : دواوين ودُوَيْوين ، ويُقال في اجليواذ : اجْلِوَّاذ ، والقول نَفْسُهُ في تخفيف همزة رؤْية ورؤْيا على الرغم من أنَّ بعض العربَ يَعْتَدُّ بالعارض، فيقول : رُيَّة ، ورُيًّا ، بالإدغام (الرضي ، ١٩٧٥ : جـ ٣ : ١٤٠) .

ومنه عدمُ الإدغام فيما كانت حركةُ المثل الثاني فيه عارضةً ؛ لأنَّ العارض لا يُعْتَدُّ به كما في : مُحْيِيَة ، ومُحْيِيان ، ولن يُحْيِيَ ؛ لأنَّ فتحة المثل الثاني فيما مرَّ عارضةٌ ، فهي في الأولى لأجل تاء التأنيث، وفي الثانية لأجل الألف ، وفي الثالثة لكونها علامةً للنصب، ولو اعتُدَّ بهذه الفتحة العارضة لقيل بعد نقل حركة المثل الأول إلى الساكن قبله : مُحَيَّة ، ومُحَيَّان ، ولن يُحَيَّ . ومِمَّا أُدْغِمَ فيه المثلُ الأول في الثاني لكون حركته لازمة : أُحْيِي (أُحِيِّ) ، واستُحْيِيَ (استُحِيَّ) ، وحَيِيَ (حَيَّ) ، فأُدْغم الحرفُ الأول بعد نقل حركته إلى الساكن قبله بالثاني (الصبَّان ، جـ ٤ : ٣٤٩ ـ ٣٥١) ، (الرضي ، ١٩٧٥ ، جـ ٢ : ١٢٢) .

ومما اعتُدَّ فيه بالأصل في هذه المسألة إدغامُ المثل الأول بعد حذف حركته في الثاني المحرك بحركةٍ لازمةٍ ، ومن ذلك ما كان من باب : شَدَّ ومدَّ وأضرابهما ؛ لأنَّ حركة المثل الثاني لازمة ؛ لأنَّها بنائيَّة ؛ ومنه أيضاً لغة غير أهل الحجاز في إدغام ما كان من بابَ : رَدَّ ولم يَرُدَّ وأضرابهما، لأنَّ أصل الحرف الثاني الحركة، والإسكان عارض لا يُعْتدُّ به ، وحُرِّكَ المثلُ الثاني بحركة التقاء الساكنين، والقولُ نفسه في إسكان الحرف المدغم فيه للوقف من حيثُ بقاءُ الإدغام ؛ لأنَّ السكون عارض وغيرُ لازم (الرضي ، ١٩٧٥ ، جـ ٣ : ٢٤٦) ، ولعلَّ ما يُعزِّز ذلك قراءة قوله ـ تعالى ـ : ((لا تُضارَّ والدةٌ)) (البقرة : ٢٣٣) بالإدغام والفتح ، لالتقاء الساكنين ، على أنَّ الفتحة اختيرت لمناسبة الألف .

ومِمَّا اعتُدَّ فيه بالحركة العارضة في هذه المسألة قولُ العرب: عَلَّرْض في : على الأرض ، وَجَلَّمْر في : جلا الأَمْرَ ، وسَلَّقامَ في : سلا الإقامةَ على أنَّ فيما مر نقلَ فتحةَ الهمزة إلى اللام الساكنة من الكلمة الثانية، وحذفَ الألف من الكلمة الأولى، فيكونُ فيما مرَّ اعتِدادٌ بحركة النقل في إدغام اللام الأولى في الثانية المحرَّكة بالفتحة المنقولة العارضة ، وعدمُ اعتدادٍ بها في حذف الألف من الكلمة الأولى لالتقاء الساكنين، وفيما مرَّ أيضا حذف حركة اللام في الكلمة الأولى إنْ لم نَعُدَّها محرَّكةً بألف المد (الرضي ، ١٩٧٥ ، جـ ٢ : ٢٦٦) .

ومنه قولُ بني تميم : مَعَّم ومعّاؤلاء في : مَعَهم ومَعَ هؤلاء ، وقيل إنَّ الأكثر تركُ القلب والإدغام لعروض اجتماعهما على الرغم مِمَّا فيهما من تخفيف في النطق والكَتْب ، لأنَّ العارض لا يُعْتَدُّ به عند كثيرٍ من النحاة (الرضي، ١٩٧٥ ، جـ : ٢٦٦) .

(٣) الإعلال

ذكر النحويّون والتصريفيّون أنَّ الواو والياء لا تُقْلَبان ألفا في كثيرٍ من المواضع إذا كانت حركتهما عارضة ؛ لأنَّ الحركة العارضة لا يُعْتَدُّ بها ـ كما مرَّ ـ ، ومن ذلك أنَّ الياءَ في : ارْضَينَّ ، ولا تَرْضَينَّ ، لم تُقْلَب ألفا ؛ لأن الفتحة عليها عارضة لأجل نون التوكيد الثقيلة، تزول بزوالها، ولعلَّ السبب في

ذلك أيضا يعود إلى أنَّ قلبها يؤدِّي إلى حذف الألف . والقول نفسه في : ارْضَوُنَّ ، وارضَينَّ ، من حيثُ عروض الضمَّة في الأولى لأجل واو الجماعة ، والكسرة لأجل ياء المخاطبة، والقول نفسه أيضا في : غَزَوا ، ورمَيا ، وَعَصوان ، وارضَينَّ ، وَبَيضات ، وَجَوزات (عند بني تميم) ، من حيث عروضُ الفتحة فيما مرَّ (الرضي ، ١٩٧٥ ، جـ ٣ : ١١٠ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ـ ١٦١ ، جـ ٢ : ١١٣) ، والحركةُ اللازمة تبدو في مثل قال (قَوَلَ) وأضرابها .

ومِمَّا لم يَعْتَدّوا فيه بالعارض في هذه المسألة عدمُ إرجاع الياء إلى أصلها الواوي ، في مثل : رَضْيَ ، وغُزْيَ مخففتين ؛ لأنَّ زوال الكسرة عارضٌ للتخفيف كما في عَلْمَ (عَلِمَ) ، وهُصْرَ (هُصِرَ) (الرضي، ١٩٧٥، جـ ٣ : ١٦٥) .

ومنه عدمُ قلب الواو في المنسوب إلى طيّ وحيّ وأضرابهما (طَوَويّ ، وَحَيَويّ) لعروض حركتها لأجل ياء النسبة ، والقول نفسه في عدم قلب العين ألفا كذلك لعروض حركتها لأجل النسب؛ لأنَّها في الأصل ساكنة (طَوْي ، وحَيّ) ، ويرى محقِّقو (شرح الشافية) أنَّ حركة اللام في مثل هذا النسب ليست عارضةً ، لأنّها محلُّ الحركة الإعرابية في حال الإدغام : ((وأمَّا أنَّ حركة اللام نفسها عارضة فغيرُ مسلَّم، لأنها محلّ الحركة الإعرابية حال الإدغام)) (الرضي، ١٩٧٥ ، جـ ٢ : ٥٠) ، ولستُ أوافقهم في هذه المسألة ؛ لأنَّ الحركة الإعرابية من حيثُ تَغَيُّرها تُعَدُّ عارضةً عند النحويّين ؛ لأنَّها تَتَغَيَّرُ بتغيُّرِ العوامل في التركيب اللغوي للجملة العربية .

ومنه أنَّ ما كان من باب كُلْيات (جمع كُلْية) تُسَكَّنُ عينُه وتُفْتَحُ ، ولا تُضَمُّ استثقالا للضمة قبل الياء ؛ ولأنَّه لو اعْتُدَّ بهذه الضمَّة العارضة للإتباع لَقُلِبَتِ الياءُ واوا ، فيلتبس يائيّ اللام بواويّها (الرضي ، ١٩٧٥ ، جـ ٢ : ١١٣) ، ولسنا ننكرُ أنَّ هذا الإتباع لم يَرِد عن العرب ، وأنَّ ذلك من باب التوهّم ، ولكنَّنا أردنا أنْ نحتَجَّ لهم في هذه المسألة بتدوين ما يُمْكِنُ أنْ يكون سببا في عدم الورود .

ومنه تصحيح العين فيما كان من باب : صَيَدٍ ، وحَوِلٍ ؛ لأنَّ الإعلال عارضٌ ، والتصحيح أصل حملا على الفعل : صَيِدَ وَحوِلٍ ، ويظهر لي أنَّ القياسَ الإعلال إلَّا ماشَذَّ تصحيحُهُ (ابن عصفور ، ١٩٧٠ ، جـ ٢ : ٤٦٥) ، (السيوطي ، ١٩٧٥ ، جـ ١ : ٢٥٠) .

ومنه أنَّ الياء في (أيمَّة) لم تُقْلَبَ ألفا ؛ لأنَّ حركتها عارضة ، لكونها حركة نقلٍ ؛ لأنَّ أصل هذه اللفظة (أئِمَّة) ، نُقِلَتْ كسرةُ الميم إلى الهمزة الساكنة قبلها لإدغامها في مثيلتها ، فَقُلِبَتِ الهمزة ذاتُ الحركة العارضة ياءً وَفْقَ القاعدة الصرفيَّة (ابن عصفور ، ١٩٧٠ ، جـ ١ : ٣٨٠) ، (الرضي، ١٩٧٥ ، جـ ١ : ٢٧) ، والقولُ نفسُهُ فيما كان من باب : لَوَ انَّهم ، واخشَيِ اللهَ .

ومنه أنَّ الواوَ في مثل : يَخَوْفُ ، والياءَ في مثل : يَكَيْدُ ـ قُلِبَتا ألفا ، لتحرُّكهما في الأصل قبل

النقل (يَخْوَفُ ويَكْيَدُ) ؛ لأنَّ سكونهما عارض، والعارض ـ كما مرَّ ـ لا يُعْتَدُّ به في الغالب (ابن عصفور ، ١٩٧٠ ، جـ ٢ : ٥٤٦) ، وفي ذلك أيضا اعتدادٌ بحركةِ العين المنقولة العارضة .

ومنه أنّهم لم يُعاملوا ما كان من باب : يَهْوِيْنَ (مضارع هَوى) معامَلةَ : مَصْوُوْن في الحذف والنقل (مَصوْن) ، لأنَّ ضمة الواو فيه عارضة ، إذْ أصلُها الكسرُ (يَهْوِيْنَ) ، والعارضُ لا يُعْتَدُّ به (السلسيلي ، ١٩٨٦ ، جـ ٣ : ١٠٩٤ ـ ١٠٩٥) .

ويظهر لي أنَّ النحويّين على الرغم مِنْ عَدم اعتدادهم بالعارض في هذه المسألة ـ كما مرَّ ـ اعتَدُّوا به فيما كان من باب : استقامَ ، واستبانَ ، وَمقام ، وأضرابها ؛ لأنَّ الواوَ أو الياء متحَرِّكَةٌ في الأصل ، وما قبلها ساكن (اسْتَقْوَمَ ، واسْتَبْيَنَ ، ومَقْوَم) ، فالفتحة قبلهما عارضة ؛ لأنَّها منقولة منهما، ويظهر لي أيضا أنَّهم اعتَدّوا فيها بالأصل ؛ لأنَّ أصلهما الفتحُ قبلَ النقل ، فيكون فيها اعتِدادٌ بالعارض والأصل . والقول نَفْسُهُ فيما كان من باب : يكادُ ويخافُ وأضرابهما مِمَّا يدورُ في فلك النقل والإعلال بالقَلب .

ومِمَّا يُمكِنُ حَمْلُه على الاعتداد بالعارض في هذه المسألة أيضا قلبُ الواو في (عماً) وأضرابها ، والياء في (رحىً) وأضرابها ألفا ، على الرغم من أنَّ حركتهما في الأصل عارضة ؛ لأنها إعرابيَّة ، فاعْتَدُّوا بها ، ولذلك قُلِبَتا ألفا .

ومما لم يُعْتَدَّ فيه بالعارض قلبُ الواو في (يُقْوَلُ) وأضرابها ، والياء في (يُبْيَعُ) وأضرابها ـ ألفا ؛ لانفتاح ما قبلها وتحرّكها في الأصل ، إذْ يقالُ فيهما : يُقال ويَباعُ (ابن عصفور ، ١٩٧٠ ، جـ ٢ : ٤٥٤) ؛ لأنَّ السكون عارض في كليهما بسبب نقل فتحتيهما ؛ ولذلك قُلِبَتا ألفا لانفتاحهما في الأصل .

ومن ذلك عدمُ الاعتداد بالإسكان العارض في : رَضْيَ ، وشَقْيَ ، إذْ لم يقولوا، رَضْوُ وشَقْوَ ؛ لاعتدادهم بالأصل (كسرِ العين) (ابن عصفور ، ١٩٧٠ ، جـ ٢ : ٥٢٣) .

ومنه أيضا : رمْوَ وقَضْوَ ، وأضرابهما بالإسكان ، في : رَمُوَ وقَضُوَ ، فلم تُرَدَّ الواو إلى أصلها اليائي ؛ لأنَّ الإسكان عارض، والحمل على الأصل أولى عندهم كما مرَّ (أبو حيان ، ١٩٨٦ : ٢٩٣) .

ومنه قولهم : يَسَعُ ويَطَأ ، وأضرابهما ، بحذفِ الواو (الفاء) ، على الرغم من أنَّ العين مفتوحة ، لعدم اعتدادهم بالفتحة ؛ لأنَّها عارضة لأجل حرف الحلق، والحذف محمولٌ على كسرة العين (يَوْسِعُ ويوطِيءُ) (ابن عصفور ، ١٩٧٠ ، جـ ٢ : ٤٣٤ ـ) .

ومنه حذفُ ياء (قاضي) وأضرابه في الوقف، على الرغم من زوال أحد الساكنين ، وهو التنوين ،

فلم يَعْتَـدُّوا بحـذفه لعروضه ، إذ لو اعتدّوا به لوجب ذكرُ الياء في هذا الاسم المنقوص (الرضي، ١٩٧٥ ، جـ ٢ : ٢٨١ ـ ٢٨٢) .

(٤) الإبدال

في العربية مسائِلُ من باب الإبدال لم يَعْتَدَّ النحاةُ فيها بالعارض ، منها إبدال الواو أو الياء همزةً إذا كانت متطرّفةً تَطرُّفا ظاهرا، كَما في (كِساو وبناي) ، أو تقديرا كما في عَظاءة (دُوَيبَّة)، وصَلاءة (مَدَقّ الطيب) ؛ لأنَّ تاء التأنيثِ عارضة فيهما ، بخلاف اللازمة ، كما في : حِمايَة ، وهِداية ، وشَقاوة ، فلم تُبْدَلا همزةً (ابن عصفور ، ١٩٧٠ ، جـ ١ : ٣٣٧) ، (السيوطي ، ١٣٩٤ هـ ، جـ ٦ : ٢٥٧) ، (ابن منظور ، ١٩٦٨ : صلى ، وعظى[٦]) . والقول نفسه في : كِساءان، ورداءان ، وأضرابِهما ، من حيثُ كونُ علامة التثنية عارضة[٧] .

ومنها قولُ بعض العرب (الْطجَعَ) في (اضطجع) ، بإبدال الضاد لاماً من غير إرجاع الطاء إلى أصلها (التاء) ؛ لأنَّ هذا الإبدال عارض ، فلم يُعْتَدَّ به ، فكأنَّ الضاد منويَّة (ابن جني ، ١٩٦٩ ، جـ ١ : ١٠٧ ، ٤ ١) .

(٥) التخفيف

عدَّ النحاةُ التخفيف عارضا لا يُعْتَدُّ به ؛ لأنَّ الأصل المتوهَّمَ يتراءى لهم ؛ لأنَّ القاعدة النحويَّة تستقيم به ، ومِمَّا لم يعتدّوا به من التخفيف قراءةُ ورشٍ : ((مَنَ امنَ)) (البقرة : ٦٢) ، و((بالاخرة)) (البقرة : ٤) بالمدّ مَعَ نقلِ حركة الهمزة إلى الساكن قبلَها ؛ لأنَّ التخفيف عارض، فجاز المدُّ حملًا على الأصل (التحقيق) (القيسي ، ١٩٧٤، جـ ١ : ٥١) .

ومِمَّا يمكن عدُّه من التخفيف على الرغم مِمَّا يتراءى فيه من الثقل قراءةُ حمزة : ((عَلَيْهُم)) (الفاتحة : ٧) ، بضم الهاء : الخروجُ من الياء إلى الضم مُستثقل في العربيَّة ، ولكنَّ هذا الثقل مغفورٌ عند النحاة ، لأنَّ الياء في (عليهم) عارضة ؛ لأنَّ أصلها الألفُ في (على) ، والعارض لا يُعْتَدُّ به كما مرَّ ، ولـذلـك ضُمَّتِ الهـاء على أنَّها في الأصـل بعد الألف (القيسي ، ١٩٧٤ ، جـ ١ : ٣٨) ، (الفارسي ، ١٩٨٤ ، جـ ١ : ٨٣) .

ومنه أيضا قولُهُ ـ تعالى ـ : ((بما عاهَدَ عليْهُ اللهَ)) (الفتح : ١٠) بضمِّ الهاء ، وقيل إنَّ ضمَّ الهاءِ مطلقا لغةٌ حجازيَّة ، فلا ضرورةَ إلى حمل مثل هذه المسألة على عدم الاعتداد بالعارض إلَّا إذا أريدَ إخضاعُ هذه اللغة في هذه المسألة لسلطان الأصل النحوي على الرغم من أنَّ هذا الأصل يدور في فلك التوهُّم وإهمال المآل والظاهر الذي يُعَدُّ أولى من التوهم .

ومن ذلك أيضا إجازة الفكّ في (تتابع) وأضرابه على الرغم من أنَّ الإدغام أخفُّ ؛ لأنَّ التاء فيه عَارضة ، ليست بلازمةٍ ، ولذلك احتُمِلَ ما في هذا التتابع من ثقل (ابن عصفور ، ١٩٧٠ ، جـ٢ : ٦٣٦ ـ ٦٣٨) .

ومِمَّا يمكِنُ عدُّهُ من باب الاعتداد بالعارض في هذه المسألة إدغامُ التاء الزائدة ، في الأصيلة فيما في أوله مثلان كما في (تَتَابع) ، الذي يجوز فيه الإدغام والفكُّ ، فالإدغام من باب الاعتداد بالعارض غير اللازم ؛ لأنَّ التاء المزيدة عارضة ليست أصيلةً ؛ لأنَّ أصله (تابَعَ) ، وهذا الإدغام لا بُدَّ فيه من ألفَ الـوصل لتصحيح الابتداء بالساكن بعد حذف فتحة التاء المزيدة ليصحَّ الإدغام ، وعليه فإنَّ الإدغام الذي يُعَدُّ تخفيفا في غير هذا الموضوع كما في (شَدَّ وَمَدَّ) يُعَدُّ فيه مستثقلاً ، فيكون عدمُ الاعتداد بالعارض في هذا الفعل وأضرابه (تتابع) أخفَّ منه .

ومِمَّا يمكنُ عدُّه من التخفيف في هذه المسألة ترقيقُ الراء وتخفيفُها ، فهي تُرَقَّقُ بعد كسرة لازمة أو بعدَها ياءٌ ، كما في : ((وأنذِرْهُم)) (مريم : ٣٩) ، و ((مَرْيَم)) (البقرة : ٣٧) ، ويكونُ الترقيقُ فيها أقوى وأولى إذا جاءت بعدها الياء وقبلَها الكسرة : ((مِرْيَة)) (هود : ١٧) ، ولذلك اغتُفِرَ تغليظُ الـراء المفتوحة والساكنة بعد كسرة عارضة كما في : ((لِرَبِّهِم)) (الأعراف : ١٥٤) ، و ((برازقين)) (الحِجـر : ٢٠) ، و ((يا بنيّ ارْكب)) (هـود : ٤٢) ، إذا ابْتُدِىءَ بـ (ارْكَب) ؛ لأنَّ ألفَ الوصل عارضة ، والقولُ نفسه في الابتداء ، ولذلك بقيتِ الراءُ مغلَّظة حملا على الأصل المتوهَّم وإهمال المآل (القيسي ، ١٩٧٤ ، جـ١ : ٢١٠) .

ويظهـر لي أنَّ النحـوّيين قد اعتـدُّوا بالعارض في تكسير ما فيه مدَّة زائدة، ولامه همزة أو ياء أصيلة ، أو ياءٌ أصلها واو ـ على فعائِلَ ، نحو : خطيئة وخطايا ، وقضيَّة وقضايا ، وعطيَّة وعطايا ، أو فواعِـلَ نحو زاوية وزوايا ، فهم يستثقلون كسرة الهمزة العارضة في هذا الجمع في إحدى الخطوات الموصلة إلى مآله (خطايِىء ـ خطائي ـ خطائِي ـ خطائَي ـ خطاءا ـ خطايا ، قضايِي ـ قضائِي ـ قضائَي ـ قضاءا ـ قضايا ، عطايو ـ عطائِي ـ عطائَي ـ عطاءا ـ عطايا) ، فلولا اعتدادُهم بالهمزة العارضة وكسرتها لما فتحوا الهمزة التي أصلُها مدَّة زائدة (واو أو ياء) ، لأنَّ العارض يزول بزوال ما عَرَض له ، والقولُ نَفْسُهُ في قلب الهمزة ياءً في : خطاءا ، وقضاءا ، وعطاءا ، وأضرابها ، من حيث إنَّها في الأصل ياء .

(٦) الإمالة

ومِمَّا لم يُعْتَدَّ فيه بالعارض في هذه المسألة إمالة حمزة والكسائي : ((تُقاة)) (آل عمران : ٢٨) ، وإمالة الكسائي ((تُقاتِه)) (آل عمران : ١٠٢) ، حملا على أنَّ أصل الألف فيهما ياءٌ ؛ ولذلك نُحِيَ بالألف نحو أصلها ، وبالفتحة قبلَها نحو الكسرة (القيسي ، ١٩٧٤ ، جـ١ : ١٨٥) .

ويظهرُ لي أنَّهم اعتدّوا بالعارض في هذه المسألة ، فلم يَنْحوا بالفتحة قبل هاء التأنيث في ((تُقاة))

(آل عمران : ٢٨) ، و ((الحياة)) (البقرة : ٨٥) ، وأضرابهما ؛ لأنّهما في الأصل (تُقَيَة ، وحَيَيَة) ؛ ولذلك أبقوا الألف العارضة ، على الرغم من أنّهم يعتدّون بالأصل فيهما من حيثُ كونُ ما قبل الياء مفتوحاً حملاً على الأصل قبل الإعلال (القيسي ، ١٩٧٤ ، جـ ١ : ٢٠٦ ـ ٢٠٧) .

ومِمَّا لم يَعتدّوا فيه بالعارض في هذه المسألة أيضا إبقاء إمالة الراء بخاصّة على ما كانت عليه مع الألف التي حُذِفَت لالتقاء الساكنين ، لأنَّ حذفها عارض ، ولبعد المحذوف من الأول، ومن ذلك إمالة حمزة وغيره الراء في (رأى) في قوله ـ تعالى ـ : ((فلما رأى القمر بازِغا)) (الأنعام : ٧٧) ، وأضرابه (القيسي ، ١٩٧٤ ، جـ ١ : ١٨٢) .

ومنه أنّهم يُميلون ما كان بناؤه عارضا كالنكرة المقصودة في باب النداء ، نحو : يا فَتى ، ويا حُبلى ؛ لأنَّ البناء عارض، **لأنّهم** ذكروا أنّه لا يُمال إلا المتمَكِّن ، ولقد أُميلَ الفعل الماضي؛ لأنَّ بناءَه أصيل (السيوطي : ١٣٩٤ هـ ، جـ ٦ : ١٩٦) .

ويتراءى لي أنَّ بعضهم قد اعتـدَّ بالعارض في عدم إمالة ما كان من باب حاجّ ، وأضرابه ، لذهاب كسرته للإدغام (فاعِل) (السيوطي : ١٣٩٤ هـ ، جـ ٦ : ١٩٢) .

(٧) الوقف والتسكين

يكادُ النحويّون والقراء يُجْمعون على أنَّ الوقف عارض لا يُعْتَدُّ به (القيسي ، ١٩٧٤ ، جـ ١ : ٤٠ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٧٤ ، ٢٠٨) ، ومِمَّا لم يَعْتَدُّوا به في هذه المسألة عدمُ مدّ ألف التنوين في ((خَطَأً)) (النسـاء : ٩٣) ، (الإسراء : ٣١) ؛ لأنَّ إثبات الألف بعد الهمزة عارض، والوقف كذلك أيضا (القيسي ، ١٩٧٤ ، جـ ١ : ٥٤) .

ومنه ضمُّ الهاء في ((أَنْبِئْهُم)) (البقرة : ٣٣) ، و ((نَبِّئْهُم)) (الحجر : ٥١) ، (القمر : ٢٨) ، بتسهيل الهمزة وضمِّ الهاء في الوقف ؛ لأنَّ التسهيل والوقف عارضان ، ومنهم من يكسرها اعتدادا بهذين العارضين (القيسي ، ١٩٧٤ ، جـ ١ : ٤٠) . ويظهرُ لي أنَّ الكسر أظهرُ من الضمِّ ؛ لأنّه يُناسب الياء، فلا ثِقَل في ذلك .

ومنـه أنَّ مِنَ العـرب من لا يُلْحق هاء السكت بـ (لم) في الـوقف بعـد حذف ألف ، اسم الاستفهام ؛ لأنَّ الحذف والوقف عارضان ، والعارض لا يُعْتَدُّ به ، ومنهم من يَعْتَدُّ به في هذه المسألة بإلحاقها بها (القيسي ، ١٩٧٤ ، جـ ١ : ١٢٩ ـ) .

ومنه قلبُ لام المقصور الياء أو الواو ألفا رفعا وجرًّا في الوقف كما في : فتًى وعصًا ؛ لأنّ أصلها : فَتَيٌ وعَصَوٌ ، لعروض السكون في الوقفِ ، فكأنّها متحرِّكة حملا على هذا الأصل ، وهو تأويلٌ لا يصحُّ عند الرضي ؛ لأنَّ فيه وقفا على اللفظة وإعلالا لها ، وهي مسألة تكون في الوصل ، إذ تقلب هذه اللام

فيه ألفا ، ثم تُحْذف لالتقاء الساكنين ، سكونِ الألف ، وسكونِ التنوين ؛ ولذلك تُرَدُّ في الوقف لإباحة التقاء الساكنين فيه (الرضي ، ١٩٧٥ ، جـ ٢ : ٢٨٣) ، (الفارسي ، ١٩٨١ : ١٩٩) .

ومنه قراءةُ غير ابن كثير : ((باقٍ)) (النحل : ٩٦) ، وأضرابه بغير ياء في الوقف ؛ لأنَّ حذفَ التنوين عارض في الوقف ، أمَّا ابنُ كثيرٍ فيظهرُ لي أنَّه يَعْتَدُّ بالعارضِ في إثباته الياء في الوقف ، وهو الأولى ؛ لأنَّ المنقوص يُعامَلُ في هذه المسألة معاملة الصحيح ؛ ولأنَّ إثبات الياء مستثقل ، فلا ضيرَ في الاعتداد بالمآل (القيسي ، ١٩٧٤ ، جـ ٢ : ٢١) ، (السيوطي ، ١٩٧٥ ، جـ ١ : ٢٥٣) .

ومنه أنَّهم منعوا أنْ يكونَ للحركة العارضة، كما في قوله ـ تعالى ـ : ((فإنْ يشأ اللهُ)) (الشورى : ٢٤) ـ روم وإشمام في الوقف (الرضي ، ١٩٧٥ ، جـ ٢ : ٢٧) .

أمَّا تسكينُ أوَّل الكلمة أو وسطها أو آخرها فمِن باب العارض الذي لا يُعْتَدُّ به عند النحاة ، فلا يبنون عليهِ حكما أو أصلا نحويًّا أو صرفيًّا ، ومن تسكين أوَّلها تسكينُ هاء (هو) المسبوق بناسق أو متحرّك آخر ، نحو : وَهْوَ ، فَهْوَ ، فلم يُحْتَج إلى ألف الوصل، لعدم الاعتداد بالعارض، ويظهر لي أنَّ السبب يعود إلى التخلّص من صعوبة النطق بالساكن بالحرف المتحرّك قبل الهاء، وأنَّ النحويّين اعتدّوا في هذه المسألة بالحرف العارض قبل الساكن (نقرة كار ، بدون تاريخ ، جـ ٢ : ١٢٠) ، وأنَّهم لم يعتدّوا به من حيثُ عدمُ الإتيان بألف الوصل قبل الهاء الساكنة .

ومن ذلك أيضا إسكان لام الأمر بعد الناسق ، نحو : ثَمَّ لْيضربْ ، ولْيضربْ ، فلم يُحْتَجْ إلى ألف الوصل ؛ لأنَّ الإسكان عارض، والقولُ نفسه من حيثُ الاعتدادُ بالعارض والأصلِ في هذه المسألة كسابقتها (الرضي، ١٩٧٥ ، جـ ٢ : ٣٦١) .

ومن ذلك قراءة حفصٍ : ((يَتَّقْهِ)) (النور : ٥٢) بإسكان القاف وكسر الهاء التي يجب أنْ تُضَمَّ إذا كان قبلها ساكنٌ غيرُ الياء ، وهذه القراءة محمولة على أنَّ إسكانَ القاف تخفيفا عارض، لا يُعْتَدُّ به ، فبقيتِ الهاء على كسرها مع كسر القاف حملا على الأصل (القيسي ، ١٩٧٤ ، جـ ٢ : ١٤٠) .

(٨) التقاء الساكنين

النحويّون والتصريفيّون لا يَعْتَدُّون بحركة التخلّص من التقاء الساكنين لكونها عارضةً ، تزول بزوال ما عَرَض لها ، ومن ذلك أنَّ لام الماضي المعتلّ تُحْذَفُ إذا لحقته تاءُ التأنيث المكسورة لالتقاء الساكنين، كقولنا : رَمَتِ البنتُ ، وأضرابه ، إذْ لم يُقَلْ : رَماتِ البنتُ ، لعدم اعتدادهم بكسرة التخلّص من التقاء الساكنين ، والقولُ نفسُه في : رَمَتا ، إذْ لم يُقَل : رماتا ، لعدم اعتدادِهم بفتحة التاء لعروضها ؛ لأنَّها تزولُ بزوال الضمير (السيوطي ، ١٣٩٤ هـ ، جـ ١ : ٢٥٢) .

ومن ذلك عدُم ردّ العين في : لِم يَبِعِ الرجلُ ، ولم يَخَفِ الولَدُ ، وقُلِ الحقَّ ، لعدم اعتدادِهم

بحركة التخلّص من التقاء الساكنين لعروضِها (الفارسي ، ١٩٨٤ ، جـ ١ : ١١٩) ، (ابن عصفور ، ١٩٨٠ ، جـ ٢ : ٦٥٧) ، إذْ لو اعتُدَّ بها لقيل : لم يَبِيعِ الرجل ، ولَمْ يخافِ الولد ، وقولِ الحقَّ .

ومنه عدمُ قلب الواو المضمومةبحركة عارضة همزةً ، كقولنا ، اخشوُا القوم ، ولَوُ استطعنا، فلا يصحُّ أنْ يُقالَ : اخشؤا القومَ ، ولؤ استطعنا ؛ لكونِ حركة التقاء الساكنين عارضة ، أمّا همزُ : أدْؤُر ، وأنْؤُر ، وأضرابهما فلكون الضم أصيلا (ابن عصفور ، ١٩٧٠ ، جـ ١ : ٣٣٦) . ويظهر لي أنَّ الكسائيَّ قد اعتدَّ بالضمة العارضة في هذه المسألة ؛ ولذلك همز ، وقيل إنَّ ذلك لغة قيسٍ (الحموز ، ١٩٨٥ : ٣٠٠) .

ومنه أنَّ أهل الحجاز لايُدْغِمون في مثل قولنا: إنْ تَرْدُدِ الناس، واردُدِ الناس؛ لأنَّهم لا يَعْتَدّون بحركة التخلّص من التقاء الساكنين العارضة، أمّا غيرهم من العرب فيَعْتدّون بها ، فيُدْغِمون ما مرَّ (ابن عصفور ، ١٩٧٠ ، جـ ٢ : ٦٥٦) .

ومنه أنَّ بعض العرب يَكسرون نونَ (مِنْ) مع حرف التعريف، نحو : مِن الرجل ؛ لأنَّهم لا يَعْتدّون بالحركة العارضة، على الرغم من أنَّ جمهورهم قد اعتدَّ بها ؛ ولذلك فتحوها ، لاستثقالهم توالي كسرتين ؛ لأنَّه أخفُّ ، وفيه حملُ اللفظة على المآل (الرضي ، ١٩٧٥ ، جـ ٢ : ٢٤٦ ـ ٢٤٧) .

ومنه أنَّه يجب كسرُ الساكن الأول إنْ كان تنويناً ، وكان ما بعدَ الساكن الثاني مضموما بضمَّةٍ عارضة ، نحو : زيد ابنُك ، وزيد اسمُك ؛ لأنّ ضمَّة الإعراب عارضة ، فلم يُبالوا بها ، أمّا إنْ كانت الضمة لازمةً ففيه الضمُّ والكسرُ ، نحو : هذا زيد اخرُجْ (السيوطي ، ١٣٩٤ هـ ، جـ ٦ : ١٧٨ ـ ١٧٩) ، على ما في الكسر من خروج منه إلى الضمّ .

(٩) حركة النقل الصرفيَّة

لا يعتدُّ النحاة والتصريفيّون بالحركة المنقولة إلى الساكن قبلها في الغالب لكونها عارضةً (أبو حيان ، ١٩٨٦ ، ٣١) ، (الرضي ، ١٩٧٥ ، جـ ٣ : ٧٧) ، (القيسي ، ١٩٧٤ ، جـ ١ : ٥٢ ، ٦٦ ، ١١٠) ، ومِمَّا لم يُعْتَدَّ فيه بهذه الحركة العارضة من القراءات القرآنية قراءة ورش : ((الَمَ اللهُ)) (آل عمران : ١ ، ٢) ، و ((الَمْ أحَسِبَ الناسُ)) (العنكبوت : ١ ، ٢) ، بنقل حركة ألف الوصل والهمزة إلى الميم الساكنة والمدّ ؛ لأنَّه لا يعتدُّ بالحركة المنقولة ؛ لأنَّ أصل الميم السكون والوقف عليها ؛ لأنَّ الأصل في حروف التهجّي أنْ يُوقَفَ عليها ، ومن القرّاء من يَعْتَدُّ بالعارض في هذه المسألة ، فيترك المدَّ ، وبخاصّةٍ في (الم الله)) ، وعليه أكثرُ القرّاء (القيسي ، ١٩٧٤ ، جـ ١ : ٩٤) .

ومِمَّا لم يعتدَّ فيه ورشٌ بحركة النقل العارضة في باب المدّ أيضا قراءَتُهُ : ((مَنَ امنَ)) (البقرة :

٢٥٣) بالمدِّ وتخفيف الهمزة بعد نقل حركتها إلى نون (مَنْ) الساكنة ؛ لأنَّ الهمزة منويَّة (القيسي ، ١٩٧٤ ، جـ ١ : ٥٢) ؛ لأنَّه لو اعْتُدَّ بتخفيف الهمزة العارض بعد نقل حركتها لما مَدَّ الألفَ .

ومِمَّا لم يَعتدّوا فيه بالحركة المنقولة إلى الساكن قبلَها حذفُ الهمزة في مثل : المَسْألة والمشْأَمة ، وأضرابهما ، بعدَ نقل حركتها إلى الساكن قبلها لسكونها بعد نقل حركتها ، وسكونِ ما قبلَها حملاً على الأصلَ بعد نقل الحركة إليه ، على الرغم من أنَّ الأولى أنَّها حُذِفَت تخفيفا ، ويظهر لي أنَّهم قد اعتدّوا بالعارض في العلة الأولى، من حيثُ كونُ الهمزة ساكنةً بعد نقل حركتها (القيسي ، ١٩٧٤ ، جـ ١ : ١١٠) .

ومِمَّا اعتدّوا فيه بالأصل والعارض في حركة النقل إقرارُ ألف الوصل في نحو : الأحمر والأبيض ، وأضرابهما ، بعد نقل حركة الهمزة إلى اللام الساكنة قبلَها وحذفِها ؛ لأنَّهم لا يَعْتدّون بالعارض ، وَحذْفَها لاعتدادِهم به (أبو حيان ، ١٩٨٦ : ٣١) ، (القيسي ، ١٩٧٤ ، جـ ١ : ٨٧ ـ ٩٢) ، ومن ذلك قول عنترة :

وقَـدْ كُنْـتَ تُخْفي حبَّ سمـراءَ حِقْبَـةً فَبُـحْ لانَ مِنهـا بالـذي أنـتَ بائِـحُ

فأسكَنَ حاء (بُحْ) ؛ لأنَّ لام (الآن) متحرّكة بنقل فتحة الهمزة إليها ، فلم تُكْسر لالتقاء الساكنين ، ولو لم يُعْتَدَّ بالعارض لقيل : فُبُحِ لان (ابن شداد ، ١٩٦٤ : ٢٩٨) ، (أبو حيَّان ، ١٩٨٦ : ٣١) .

ومِمَّا لم يعتَدّوا فيه بالحركة المنقولة العارضة كثيرٌ من مسائل الميزان الصرفي ـ كما مرَّ ـ ، إذْ لم تَظْهَر فيه ، ويبدو ذلك بيِّناً في مثل : يَعُدُّ وَيَشِدُّ ، وَمُقام ، ومُسْتعين ، وغيرها ـ كما مرَّ ـ .

ومِمَّا اعتدّوا فيه بالحركة العارضة زيادةً على ما مرَّ قولهم : سَلْ زيداً ، بحذف ألف الوصل (اسْأَلْ) ؛ لاعتدادهم بحركة السين العارضة، والقولُ نفسُه في قولهم : يغزو لَحْمَر ، بإبقاء الواو ، إذْ لولا الاعتدادُ بالعارض لَحُذِفَتْ للتخلُّص من التقاء الساكنين .

ومن ذلك أيضا قراءةُ نافع : ((عاداً الاولى)) (النجم : ٥٠) بالإدغام ، إذْ لولا الاعتدادُ بالحركة المنقولة من الهمزة إلى اللام الساكنة لما جاز الإدغام (القيسي ، ١٩٧٤ ، جـ ١ : ٨٧ ـ ٩٢) .

(١٠) مسائل لغوية أخرى متفرّقة

تُطالِعنا في العربيَّة مسائلُ لغويّة زيادةً على ما مرَّ لم يَعْتَدَّ فيها النحويّون بآل اللفظة العارض ؛ لأنَّ الأصلَ يسيطر عليهم ، وهي مسائل سأكتفي بذكر بعضها بإيجاز رغبةً في الاختصار، ولعلَّ أهمها ما يلي :

(١) أنَّ ألف الوصل والابتداء بها عارضٌ ؛ ولذلك لم يَمُدَّ القراء كلَّ ما دخلت فيه ألف الوصل على همزةٍ أصيلة أُبْدِلَت ياءً ، كما في قوله ـ تعالى ـ : ((ايتِ بقرءانٍ)) (يونس : ١٥) ، أو واواً كما في قوله ـ تعالى ـ : ((الذي اوتمن . . . .)) (البقرة : ٢٨٣) ؛ لأنهم لا يَعْتدّون بالعوارض (ألف الوصل والابتداء بها ، وإبدال الياء بالهمزة) ، أمَّا ما رُوِيَ عن ورش من المدّ فمن باب الاعتداد بالعارض ، وتركُهُ أقيسُ عند مكّي بن أبي طالب لِما مرَّ ، واجماعِ القرَّاء عليه (القيسي ، ١٩٧٤ ، جـ ١ : ٥٣) .

(٢) أنَّ دخولَ بعض الحركات في بعض الأبنية الصرفية لا يُقاسُ عليه ما ورد شاذًّا من الأبنية ، ويبدو ذلك بَيِّنا في : عِضُدٍ ، وضُرِبَ ، ويُضْرَبُ . إذ الكسرة في اللفظة الأولى ، والضمَّة في الثانية والثالثة عارضتان ، فلا يُقاس عليها ما ورد شاذًّا ، نحو : دُئِل ، ورُئِم ، وحُبُكٍ (السيوطي ، ١٣٩٤ هـ ، جـ ٦ : ١١) التي عدَّها ابنُ جنّي من باب تداخل اللغتين .

(٣) أنَّ ما انتهى بهمزةٍ قبلَها ألفٌ أصلها واو لا يُسَمَّى ممدودًا ، لأنَّ المدَّ عارض ، لا يُعْتَدُّ به ، ويبدو لي أنَّ ما كان من باب كِساء وبناء ـ لا يُعَدُّ من باب الممدود ؛ لأنَّ أصل الهمزة واو في اللفظة الأولى ، وياء في الثانية ، أمَّا مَنْ يَعْتَدُّ من النحويّين والتصريفيّين بالعارض في هذه المسألة فهذه الألفاظ وأضرابها من باب الممدود عنده (السيوطي ، ١٣٩٤ هـ ، جـ ٦ : ٨٥) .

(٤) أنَّ الضمير في مثل قولنا : رُبَّ رجلٍ وأخيهِ ، وربَّهُ رجلاً ـ يُعَدُّ نكرةً عند كثير من النحويين اعتداداً بالعارض وإهمالا للأصل . وذهب سيبويهِ إلى أنّه في الجملة الأولى معرفةٌ ، لأنَّ الأصل كونُهُ معرفةً . فهم يعتدّ بالمآل الطارىء (المالقي ، ١٩٧٥ : ١٩٠) ، (سيبويه ، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٥ ، جـ ٢ : ٥٦) ، (السيوطي : ١٩٧٥ ، جـ ١ : ٢٥٣) .

(٥) الرسم الإملائي : يظهر لي أنَّ النحويّين والتصريفيّين لم يَعْتدّوا في هذه المسألة بالأصل اعتدادَهم به فيما مرَّ من مسائلَ ؛ لأنَّ الأولى في الرسم الإملائي أنْ يدورَ في فلك المنطوق لا في فلك الأصل المعياريّ المتوهَّم ؛ لئلاَّ يكون الكتْبُ على خلاف اللفظ ، ولسنا نُنْكِرُ أنَّ في العربية ألفاظا يغايرُ رسمُها لَفْظَها ، كما في : عَمْرو ، ومائة ، والله ، والرحمن ، وداود ، وغيرها .

ومما اعتُدَّ فيه بالأصل وأُهْمِلَ العارضُ في هذه المسألة إظهار حرفي الإدغام إذا كانا في كلمتين منفصلتين كما في : مِنْ بعد ذلك ، لأنَّ الأصل فصلُ الكلمة عن الأخرى : لتحقيق أمن اللبس .

ومنه إثبات الواو والياء في مثل : اضربوا القومَ ، ولم يضربوا القومَ ، واضربي الولدَ ، ويغزو الولدُ ، ويرمي الرجلُ ؛ لأنَّ التقاء الساكنين عارضٌ ، وخوفاً من التباس : اضربي الرجُلَ واضربِ الرجُلَ .

ومنه رسمُ ألف المقصور وَفْقَ أصلها الواوي أو اليائي على الرغم من أنَّ أبا علي الفارسي قد دعا إلى كتابته بالألف العموديَّة من غير التفات إلى هذا الأصل المعياريّ المتوهَّم (السيوطي ، ١٣٩٤ هـ ، جـ ٦ : ٣٣٧) .

ومما اعتُدَّ فيه بالعارض في هذه المسألة الاكتفاءُ بصورةِ حرف الإدغام الثاني ، نحو : رَدَّ وشدَّ وشذَّ ، ويَرُدُّ ويشِذُّ ، وَمَفرّ وعادّ ، إذْ لو روعي الأصل لوجب إثباتُ صورتي الحرفين كما في : الليل واللبن واللحم واللطيف على الرغم من أنَّ بعض النحويّين أجازَ أنْ تُرْسَمَ هذه الألفاظ بلام واحدة على الرغم من أنَّ حرف التعريف عارضٌ فيها (السيوطي ، ١٣٩٤ هـ ، جـ ٦ : ٣٣٠) .

ومنه اغْمَى واثَّاقل وادَّارأْتُم واطَّجعَ ، إذ لو اعْتُدَّ فيها بالأصل المعياريّ المتوهَّم لوجب أن يكونُ رسمها : انْمحَى ، وتَثاقل ، وتدارَأْتُم واضتجع (اضطجع) .

ومنه رسمُ بعض الألفاظ بالتاء المفتوحة للوقف عليها بها على الرغم من أنَّ الأصل المعياريَّ يوجِبُ أنْ تكون بالمربوطة ، ومن ذلك : بنْت ، وأخْت ، وذات ، وذوات . والقولُ نفسه في رسم ما كان من باب : رأفت وحكمت ، وهمَّتْ ، وطلحت ، أعلاماً ـ بالتاء المفتوحة على الرغم من أنَّ الأصل المعياريَّ المتوهَّم يوجِبُ كَتْبَها بالتاء المربوطة ، لأنَّها مصادر، ولقد مرَّ أنَّ الوقفَ عارض لا يُعْتَدُّ به ، ولذلك يُعَدُّ في قول العرب : السلام عليكم ورحمة ، وهذا طلحة ـ عارضاً ، واعتُدَّ بهذا الوقف العارض في هذه المسألة في قوله ـ تعالى ـ : ((لنسفعًا)) (العلق : ١٥) ، و ((ليكونًا)) (يوسف : ٣٢) ، وأضرابهما إذا تحقَّق أمنُ اللبس ، بخلاف : اضربَنَّ زيداً : لئلاَّ يلتبس المخاطب بالمخاطبين . واعتُدَّ به أيضا في رسم (إذاً) بالألف ؛ لأنه يوقف عليها بها على الرغم من أنَّ بعض النحاة ذهب إلى أنَّه يُوقف عليها بالنون ، ولذلك دعا إلى رسمها بها (السيوطي ، ١٣٩٤ هـ ، جـ ٦ : ٣٠٧) .

ومنه الاعتدادُ في الرسم بالحذف العارض كما في : لَمْ يرَهْ ، ورَهْ ، وقِهْ ، إذْ لو اعتُدَّ في هذه الألفاظ بالأصل المعياريّ المتوهَّم لوجبَ إثبات المحذوف في الرسم .

ومنه رسم (كَأَيِّنْ) بالنون اعتدادا بالتركيب العارض الذي صيَّرَها وكاف كلمةً واحدةً ، على الرغم من أنَّ الأصل المعياريَّ المتوهَّمَ يوجب ألاَّ تُكْتَبَ صورةُ التنوين ، وفي أصل هذه اللفظة أقوالٌ مبسوطَةٌ في مظانِّها (السيوطي ، ١٣٩٤ هـ ، جـ ٦ : ٣٠٧) .

(٦) أنَّ نقلَ اللفظة مِمَّا وُضِعَتْ له في الأصل إلى أمر آخر عارضٌ لا يُعْتَدُّ به ، ومن ذلك جمع ما كان من باب (فَعْلَة) اسما على (فَعَلات) بفتح العين إذا نُقِلَ من الاسميَّة إلى الوصفيَّة ؛ لأنَّ الأصل المعياريَّ المتوَهَّم يتراءى للنحويّين ، ومن ذلك قولهم : نِسْوة كَلَبات بفتح اللام ، وأَهَلات بفتح الهاء إذا عوملت معاملة الصفة، وإسكانُ العين في هاتين اللفظتين من باب الاعتداد بالوصفيَّة

العارضة ، وإهمالِ الأصل المتوهَّم ، والقول نَفْسُهُ في (صَعَبات) مسمًّى بها بفتح العين ، إذْ لو لم يُعْتَدَّ فيها بالاسمية العارضة لوجب الإسكان (الرضي ، ١٩٧٥ ، جـ٢ : ١١) .

وبعدُ فيتَّضِحُ لنا من هذه المسائل اللغويَّة اعتِدادُ النحويّيْن والتصريفيّين بالأصل المعياريّ المتوهَّم الذي يُكَبِّلُهم بأغلاله في الغالب، ليفزعوا إليه في حمل كلام العرب نظمه ونثره الذي يبدو مآلُه على خلافه ، ولا ضيرَ عندهم أنْ يُوْسَم ما لا يَخْضَع لسلطانِه بالشذوذ أو القبح أو الندرة أو غير ذلك مِمَّا يطالِعُ القارىءَ في مظانِّ النحو والتصريف المختلفة .

ويظهرُ لي أنَّهم يُؤثِرون الاعتدادَ بالعارض والمآل في بعض المسائل ؛ لأنَّ كلام العرب جاء عليه ، وعلى خلاف الأصل المعياريّ المتوهَّم ، فينفِر بعضهم من وَسْمِه بما مرَّ مِنْ أوسام. ولعلَّ ما في هذا البحثِ من مواضِعَ اعتدُّوا فيها به تشهد بأنَّ الاعتداد به ليس امرًا مُسْتَقْبَحا أو مستهجَنا ، أو أنَّه لا يصار إليه كما مرَّ ، وأنَّه أولى وأظهرُ في كثيرٍ من المواضع ، لأنَّ حمل اللفظة على ظاهرها ومآلِها أولى من التوهُّم ، ويبدو ذلك في الميزان الصرفيّ ، والرسم الإملائي الذي يجب أنْ يُطابِقَ المنطوقَ لا الأصلَ المعياريَّ المتوهَّم .

المسائِلُ النحويَّةُ التي اعتَدَّ فيها النحويُّون بالأصل المتوهَّم أو بالعارض

يظهر لي أنَّ الاعتدادَ بالأصل المعياريّ المتوهَّم يَكْثُر كثرةً مفرطةً في المسائل اللغويَّة كما مرَّ ؛ لأنَّ التغييرات المختلفة التي تطرأ على الكلمة من إعلال وإبدال وتخفيفٍ ونقْلٍ وإدغام ورسمٍ إملائي تدور في فلك البناء التصريفيّ ، أمَّا المسائِلُ النحويَّة التي تدور في فلك حركات أواخر الكَلِم فيبدو أثر الأصلِ المعياريّ فيها ضئيلا بالإضافة إلى أثره في المسائل اللغويَّة ، لأنَّ الإعراب يتغيَّر بتغيُّر العوامل، ولعلَّ أهم ما عُدَّ من هذه المسألة ما يلي :

(١) أنَّ الأصل في الإعراب على المذهب البصريّ أنْ يكون للأسماء، أمَّا ما بُنِيَ منها فلعلَّةٍ عارضة، وهي مشابَهَةُ الحرفِ، والبناءُ العارِضُ لا يُعْتَدُّ به حملا على هذا الأصل المعياريّ المتوهَّم ، والأصل في البناء أنْ يكونَ للأفعال والحروف ، أمَّا ما أُعْرِبَ من الأفعال (المضارع) فَلِعِلَّةٍ عارضة، وهي مشابهة الأسماء، وهو إعراب عارض يزول بزوالِ هذه العلَّة العارضة، ويظهر لي أنَّهم اعتدّوا في هذه المسألة بالعارض ؛ لعدِّهم المعرَبَ أو المبنيَّ الذي عرضت له علَّةٌ ما من المبنيات أو المعربات، ولولا هذا الاعتدادُ لبقي محافِظًا على أصله المعياريّ من حيثُ الإعراب أو البناءُ ، ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ذلك ما ذهب إليه أبو بكر بن طلحة من أنَّ المضارع المُسْنَد إلى نون النسوة

مُعْرَبٌ ، لأنّه لا يُعْتَدُّ بالعارض (السيوطي ، ١٩٧٥ ، جـ ١ : ٢٥١) ، (الزجاجي ، ١٩٥٩ : ٧٧) .

(٢) أنَّ هاءَ السكت لا تدخل فيما كان بناؤه عارضا ؛ لأنَّ العارض يزول بزوال ما عرض له ، ولا يُعْتَدَّ به ، وعليه فلا يصحُّ أنْ تَدْخُل في : لا رَجُلَ ، أو يا خالِدُ ، أو : مِنْ قبلُ ، ومِنْ بعدُ (المرادي ، ١٩٧٦ : ١٨٣) ، (المراغي : ١٦٣) .

(٣) أنَّ الجمهورَ أجاز أنْ يُوصَفَ المنادى المبنيّ على الرغم من أنّه يشبه الضمير شبهًا عارضا ، والعارضُ لا يُعْتَدُّ به ، ولذلك حُمِلَتِ المسألة على الأصل المعياريّ المتوهّم ، أمّا الأصمعي فلقد اعتدَّ بهذا الشبه العارض ، ولذلك منع وصفه ، ولعل الأظهر إجازةُ هذه المسألة لكثرة الشواهد العربية التي تُعَزِّزها (السيوطي ، ١٣٩٤ هـ ، جـ ٥ : ٢٨٥) .

(٤) أنَّ الصفة التي من باب (أَفْعَل) تُمْنع من الصرف بقيد كونها أصيلةً لا عارضة ، أمّا إذا كانت عارضةً فالصرفُ عند النحويّين ؛ لأنَّ العارضَ لا يُعْتَدُّ به ، ومن ذلك : مَرَرْتُ برجلٍ أرنبٍ وبنسوةٍ أربعٍ ؛ لأنَّ الأصلَ المعياريَّ المتوهَّم استعمالُ هاتين اللفظتين اسمين لا صفتين (السيوطي ، ١٣٩٤ هـ ، جـ ١ : ١٠٠) . والقولُ نفسه في (أَفْعَل) وصفًا من حيثُ منعُهُ من الصرف لو استعمل استعمال الأسماء كما في أدْهَم (السيوطي ، ١٩٧٥ ، جـ ١ : ٢٥٠) .

(٥) أنَّ إتباعَ منعوتٍ معلومٍ كثير النعوت جائزٌ بعدَ نعته المقطوع ؛ لأنَّ القَطْعَ عارضٌ لفظي ، لا يُعْتَدُّ به ؛ لأنَّ الأصل المعياريَّ المتوهم يتراءى للنحويّين (السيوطي ، ١٣٩٤ هـ ، جـ ٥ : ١٨٢ - ١٨٣) ، (ابن جني ، ١٩٦٩ ، جـ ٢ : ١٩٨)، (الأزهري ، بدون تاريخ ، جـ ٢ : ١١٦) ، ويبدو ذلك بينا في قول الشاعر :

لا يَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ سُمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزْرِ
النازلينَ بكلِّ مُعْتَرَكٍ والطيّبونَ معاقِدَ الأُزْرِ

(٦) أنَّ حركة الإعراب تزول بزوال العامل العارض ؛ ولذلك لم يُجَوِّز النحويّون أنْ تُقْلَبَ الواو في مثل قولنا : هذا غَزْوٌ - همزةً ، والقولُ نفسه في : لَوْ استطعْنا لأن حركة التخلص من التقاء الساكنين لا يُعْتَدّ بها (ابن عصفور ، ١٩٧٠ ، جـ ١ : ٣٣٦) .

ويظهر لي أنَّ السبب في عدم إتباع ألف الوصل لحركة الإعراب في : ابن واسم ، يعود إلى أنَّ حركة الإعراب عارضةٌ تزول بزوال العامل العارض ، أمّا الإتباعُ في مثل : ادخُلْ واضرِبْ - فلأنَّ حركة العين أصيلة ليست عارضةً . ويظهر لي أنّهم فرّوا من الإتباع فيما كان من باب : العَبْ واذهَبْ وأضرابهما لتحقيق أمن اللبس بالمضارع المبدوء بهمزة المضارعة المفتوحة ، إذْ يصيرُ الأمرُ بالإتباع وَفْقَ إتباع ألف الوصل حركة العين : أذهَبْ وألعَبْ ، في أول الكلام ، وبخاصة

عند الوقف ، والقول نفسه في التباسَهُ بماضي ما مرَّ المزيد بهمزة التعدية : أذهَبَ ، وألعَب ، ويظهر لي أيضا أنَّ إتباع الراء لحركة الهمزة الإعرابية في امرىءٍ ، في الأحوال الإعرابية ـ من باب الاعتداد بهذا العارض على المذهب البصريّ ، أمَّا الكوفيّون فذهبوا إلى أنَّه معرَبٌ من مكانين ، والقول نفسه في ابنِمٍ[٩] .

وبعدُ فيظهرُ لنا ممَّا في هذا البحث من مسائلَ لغويَّةٍ ونحويَّةٍ أنَّ النحويّين والتصريفيِّين العرب يدورون في فلك الأصل المعياريّ المتوهَّم في كثيرٍ من المواضع ، ويفزعون إليه لتستقيمَ أصولُهم وقواعِدُهم ، وتخضعَ الشواهد العربيَّة الفصيحةُ لسلطانها ، وبخاصة تلك التي قد يستعصي إخضاعُها لها ، وأنَّ هذا الأصل المعياريَّ المتوهَّمَ من ابتكاراتهم واجتهاداتهم ، وأنَّ العربيَّ لم يفكر في لحظةٍ ما به البتَّة ، وهم في ذلك يهملونَ المآل اللغويّ الذي تهتم بوصفه الدراسات اللغويَّة الحديثة ، ويبدو هذا الإهمال بَيِّنًا في مسائل الميزان الصرفي التي اعتدوا فيها بالأصل المعياريّ المتوَهَّم ، والقول نفسه في الإعلال والإبدال والتخفيف والإمالة والوقف والتسكين والإدغام ، وحركة النقل الصرفيَّة ، وغير ذلك من المسائل المبسوطة في هذا البحث .

ولعلَّ هذا البحث بما فيه من مسائلَ لغويَّةٍ أو نحويَّة اعتُدَّ فيها بالعارضُ يُعَزِّزُ أنَّ الالتجاء إلى العارض أو حمل اللفظة على ظاهرها أو مآلها ليس مُسْتَهْجَنا أو مستقبحا أو لا يصار إليه إلَّا في مواضع قليلة ، ويظهر لي أنَّ وصفَ الواقع اللغويّ أولى وأقلُّ تكلُّفا من بناء اللغة على التوهُّم والتخيُّل أو على الأصل المعياري التاريخيّ ، فلا ضرورة إلى توهُّم أصل قال أو باع أو مُهِين أو مُسْتقيم أو مَدين ، في الإعلال أو الميزان الصرفيّ .

وكنا نوَدّ من النحويّين العرب أنْ يدوروا في فلك الواقع اللغوي الظاهر في تعليلاتهم واحتجاجاتهم على الرغم من أنَّ ما في هذا البحث من مسائلَ اعتدّوا فيها به تشهد لهم باحترامهم هذا المآل اللغويّ ، ويبدو هذا الاعتداد بيِّنا في المعاني المتعدّدة للكلمة أو الحرف في التراكيب اللغويَّة المختلفة ، فلكل حرف أو لفظة معنى أصيل (الأصل المعياريّ المتوهَّم) ، أما المعاني المختلفة التي تطالعنا في التراكيب المختلفة فعارضة عندهم ، وتبدو هذه المسألة بَيِّنَةً في المجاز اللغويّ ، والمشترك اللفظي والترادف ، والمعاني المختلفة لحروف الجر أو الحروف الأخرى .

ولعل هذا البحث يكشف عن أنَّ بعض القراء أكثرُ احتراما للواقع اللغويّ ، لأنَّ القارىء يختار من روايات كثيرةٍ قراءَتَه وَفْقَ مقاييسَ لغويَّةٍ أو نحويَّةٍ يُؤمن بها ، زيادةً على السند المتواتر وموافقة خط المصحف ، فلا دورَ له إلَّا الاختيار وَفْقَ ما مرَّ .

وبعدُ فلعلَّ هذا البحث قد جلَّى مسألَةً هامة تناساها المُحْدَثونَ والقدامى إلَّا في بعض المواضع ، وجَمَع شتاتها ، وبيَّن مواقف النحويين والتصريفيين منها ، فقدم بذلك صورة أرجو أنْ تكون كاملةً متكاملَةً ، واللهَ أسأل أنْ يوفِّقَنا عالمين ومتعلِّمين لخدمة لغة كتابه المبين ، وأسأله المغفرة إنْ زللت ، وجزيلَ الثواب إنْ أصبت ، فهو نِعْمَ المولى ، ونِعْمَ النصير .

الهوامش

(١) ومن ذلك (الأشباه والنظائر ، جـ ١ : ٢٥٧) : ((قد يكثر الفرع ويقلُّ الأصل)) ، ((والفروع هي المحتاجة إلى العلامات، والأصول لا تحتاج إلى علامات))، ((الفروع قد تكثُرُ وتَطَّرِد حتى تصيرَ كالأصول ، وتُشَبَّه الأصول بها)) .
انظر : كتاب الاقتراح في علم أصول النحو : ٤٣ ، ٧٢ ـ ٧٦ ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو : ١٠٨ ، ١٢٥ ، ١٣٨ .

(٢) يبدو ذلك بيِّنا طلبا للسجع في عنوان رسالة الشيخ عثمان النجدي الحنبلي : ((رسالة كشف الضوّ عن معنى لو)) بتحقيق الحموز ، ١٤٠٣ هـ ، صفحة ٢٦٣ .

(٣) سيأتي التفصيل في المدّ من حيثُ اللازمُ والعارضُ فيها بعدُ .

(٤) تسهيلُ الهمزة المتوسطة والمتطرفة قراءة حمزة ، وتسهيلُ المتوسطة قراءة هشام الدمشقي .

(٥) انظر الفقرة الخاصة بمواقف النحاة والقرَّاء من العارض من حيث الاعتدادُ به وعدَمُه من هذا البحث .

(٦) ويقال فيها أيضا : صَلاية ، وعَظاية .

(٧) يصحُّ أنْ يُقالَ في التثنية : كِساوان ورداوان .

(٨) في التنزيل مواضع خرجت عن هذه الأصول ، دَوَّنها مكي بن أبي طالب القيسي في كتابه (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، جـ ١ ، صفحة ٢١١) .

(٩) لقد تحدَّثْت عن الإتباع بالتفصيل في مؤلَّفي (الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ١٢٩ ـ ١٦٣) .

المراجع العربية

ابن الأنباري ، أبو البركات — **الإغراب في جدل الإعراب ولُمَع الأدلة في أصول النحو** ، تحقيق سعيد الافغاني، دمشق : دار الفكر ، ١٩٥٧م .

ابن الجزري ، شمس الدين محمد — **ـ التمهيد في علم التجويد** ، تحقيق غانم قدري، بيروت: مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م .
- النشر في القراءات العشر، بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر .

ابن جني ، أبو الفتح — **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، تحقيق علي النجدي ناصف وزميله، القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، دار إحياء التراث الإسلامي ، ١٩٦٩م .

ابن عصفور ، علي بن مؤمن — **الممتع في التصريف** ، تحقيق فخر الدين قباوة ، حلب : المكتبة العربية ، الطبعة الأولى، ١٩٧٠م .

ابن منظور ، محمد — ـ لسان العرب ، بيروت : دار صادر ، ١٩٦٨م .

أبو حيان ، محمد — **- تذكرة النحاة** ، تحقيق عفيف عبد الرحمن، بيروت : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦م .
-البحر المحيط ، الرياض : مكتبة ومطابع النصر الحديثة.

الأزهري ، خالد — **شرح التصريح على التوضيح ، وبهامشه حاشية العلامة يس بن زين الدين العليمي الحمصي**، القاهرة : دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

بشر ، محمد كمال — **علم اللغة العام** ، القسم الثاني الأصوات ، مصر : دار المعارف ، ١٩٨٦م .

البناء ، أحمد — **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر** ، رواه وصححه وعلق عليه علي محمد الضباع ، بيروت : دار الندوة الجديدة .

الجرجاني ، علي بن محمد — **كتاب التعريفات** ، بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣م .

حسان ، تمام — **الأصول** ، الدار البيضاء : دار الثقافة ، ١٩٨١م .

الحموز ، عبد الفتاح — - **الحمل على الجوار في القرآن الكريم** ، الرياض : مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤م .

- **ظاهرة القلب المكاني في العربية ، عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها** ، عمان : دار عمار للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦م .

الداني ، أبو عمر — التيسير في القراءات السبع ، عني بتصحيحه أوتو برتزل ، إستانبول : مطبعة الدولة ، ١٩٣٠م .

الرضي ، محمد بن الحسن — **شرح شافية ابن الحاجب** ، **ومعه شرح شواهده** ، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٧٥م .

الرماني ، علي بن عيسى — **رسالتان في اللغة** : **منازل الحروف** ، الحدود ، تحقيق إبراهيم السامرائي ، عمان دار الفكر للنشر والتوزيع ، ١٩٨٤م .

الزجاجي ، أبو القاسم — **الإيضاح في علل النحو** ، تحقيق مازن المبارك ، القاهرة : مطبعة المدني ، ١٩٥٩م

السلسيلي ، محمد — **شفاء العليل في إيضاح التسهيل** ، تحقيق عبد الله علي الحسيني البركاتي ، مكة المكرمة : الفيصلية ، ١٩٨٦م .

سيبويه ، أبو بشر — **الكتاب** ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٦٨ - ١٩٧٥م .

السيوطي ، جلال الدين — - **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، تحقيق عبد العال سالم (الجزء الأول بالاشتراك مع عبد السلام هارون) ، الكويت : **البحوث العلمية** ، ١٣٩٤ هـ .

- **الأشباه والنظائر في النحو** ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٧٥م .

- **كتاب الاقتراح في علم أصول النحو** ، حلب : دار المعارف .

شاهين ، عبد الصبور — **المنهج الصوتي للبنية العربية - رؤية جديدة في الصرف العربي** ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٠م .

شداد ، عنترة — **ديوان عنترة** ، تحقيق محمد سعيد مولوي ، المكتب الإسلامي ، ١٩٦٤م .

الصبّان ، محمد — **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

صلاح ، شعبان — **الإعلال والإبدال في الكلمة العربية** ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣م .

الفارسي ، أبو علي — - **الحجة للقراء السبعة** ، تحقيق بدر الدين قهوجي وزميله ، دمشق : دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤م .

- **كتاب التكملة** ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، الجمهورية العراقية : ١٩٨١م .

القيسي ، مكي — **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، تحقيق محيي الدين رمضان ، دمشق - مطبوعات مجمع اللغة العربية ، ١٩٧٤م .

المالقي ، أحمد — **رصف المباني في شرح حروف المعاني** ، تحقيق أحمد الخراط ، دمشق : مطبوعات مجمع اللغة العربية ، ١٩٧٥م .

المرادي ، حسن — **الجنى الداني في حروف المعاني** ، تحقيق طه محسن ، بغداد ، ١٩٧٦م .

المراغي ، أحمد ، وزميله — **تهذيب التوضيح** ، الجزء الثاني - قسم الصرف ، القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة التاسعة .

المكاوي، محمود ، وزميله النجدي ، عثمان **الموجز الحديث في الصرف** : القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٧٠م .

«رسالة كشف الضو عن معنى لو»، تحقيق عبد الفتاح الحموز، **مجلة كلية الشريعة والدراسات الاسلامية بالأحساء** ، ١٤٠٣ هـ ، العدد الثالث .

نقرة كار، جمال الدين، وزميله **مجموعة شرح الشافية من علمي الصرف والخط ، ومناهج الكافية في شرح الشافية** ، للشيخ الأنصاري ، بيروت : عالم الكتب .